جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
تخصص مالية المؤسسة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص مالية المؤسسة بعنوان:

علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للمؤسسات
دراسة حالة شركة سوناطراك للفترة 2017-2021

* من إعداد الطالب:
حفري عماد

* تحت إشراف الأستاذ:
بولصنام محمد

أعضاء لجنة المناقشة

غزازي عماد	أستاذ	رئيسا
بولصنام محمد	أستاذ	مشرفا ومقررا
بوعزيز عبدالرزاق	أستاذ مساعد أ	ممتحنا

السنة الجامعية 2022-2023

ملخص

هدفت الدراسة الى تبيان دور المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لشركة سوناطراك وتحليل العلاقة بين تبني المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للشركة، بالإضافة الى معرفة اتجاهات الشركة نحو المسؤولية الاجتماعية وبذلك تناولنا في دراستنا جانبين نظري وتطبيقي.

استخدمنا في هذه الدراسة أسلوب الدراسة القياسية، وقد تم استخدام طريقة تحليل المحتوى وذلك من خلال دراسة القوائم المالية للشركة واستخراج مؤشرات المسؤولية الاجتماعية لخمس سنوات 2017-2021.

توصلت الدراسة الى وجود اهتمام متزايد لمفهوم وأهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، وأنه لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية وأيضا لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل إلا أنه أثبتت أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة وبالتالي استنتجنا أنه لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لشركة سوناطراك، وقد تم تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتمثلة في ضرورة المزيد من الاهتمام بتبني المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة سوناطراك، وكذا ضرورة الإفصاح الكمي عن المسؤولية الاجتماعية بجانب أن تكون تقرير المسؤولية الاجتماعية وتقارير الاستدامة وتقارير الحكومة مستقلة عن القوائم المالية لشركة سوناطراك.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الأداء المالي، شركة سوناطراك.

شكروعرفان

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات، الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى

والسلام على عباده الذين اصطفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد

والنجاح بفضله تعالى

نهدي ثمرة جهدنا لمن كان سند وخير معين بنصائحه وتوجيهاته المشرف على هذا العمل

الأستاذ المحترم "بولصنام محمد" فله كل الشكر والامتنان وكامل العرفان والاحترام،

متمنين له مزيدا من النجاح والتألق إن شاء الله.

ولا أنسى بالذكر كل اساتذتي المحترمين الذين نكن لهم كل الاحترام وكل أساتذة كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير وفقكم الله لكل خير بإذنه تعالى

والى كل من ساهم في اثراء هذا البحث من قريب أو بعيد.

إهداء

قال تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم

" وَوَصَّيْنَا الْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ

اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ"

الى عائلتي الكبيرة والصغيرة كل باسمه ومقامه.

الى ابني العزيز الشطور **محمد إياد** الى ابنتي الصغيرة الغالية **وصال**.

الى زملائي في العمل الى عائلة الثانية الذين كان لهم دور كبير في إتمام مشواري الدراسي.

الى كل من في قلبي ونسيهم قلمي، والى كل من يقدر العلم ويسعى في طلبه...

حفري عماد

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
شكر	
إهداء	
ملخص	
الفهرس	**I-III**
قائمة الجداول	**IV**
قائمة الأشكال	**V**
قائمة الملاحق	**VI**
مقدمة عامة	أ-د
الفصل الأول: المدخل النظري للمسؤولية الاجتماعية	
تمهيد	03
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	04
المطلب الأول: ظهور المسؤولية الاجتماعية وأسباب تطورها	04
المطلب الثاني: مفهوم وتعريف وأهمية المسؤولية الاجتماعية	08
المطلب الثالث: فوائد ودوافع تبني المسؤولية الاجتماعية	11
المبحث الثاني: خصائص المسؤولية الاجتماعية	14
المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأبعادها	14
المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية	21
المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية	24
المبحث الثالث: تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات	26
المطلب الأول: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية	26
المطلب الثاني: قياس المسؤولية الاجتماعية وأهم مؤشراتها	27
المطلب الثالث: عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية	28
خلاصة الفصل	30
الفصل الثاني: مدخل نظري للأداء المالي	
تمهيد	32
المبحث الأول: ماهية الأداء في المؤسسات	33
المطلب الأول: مفهوم الأداء	33

المطلب الثاني: مكونات وأنواع الأداء	34
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء	38
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي	40
المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته	40
المطلب الثاني: معايير الأداء المالي	42
المطلب الثالث: خطوات تقيين الأداء المالي	43
المبحث الثالث: تقييم وقياس الأداء المالي	44
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازن المالي	44
المطلب الثاني: تحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية	48
المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء الاجتماعي	51
خلاصة الفصل	55
الفصل الثالث: دراسة حالة شركة سوناطراك للفترة 2017-2021	
تمهيد	57
المبحث الأول: تقيم عام لمؤسسة سوناطراك	58
المطلب الأول: التعريف بالشركة	58
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة	60
المطلب الثالث: أنشطة الشركة	62
المبحث الثاني: أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية في الشركة	64
المطلب الأول: استحداث نظام الصحة والسلامة والبيئة	65
المطلب الثاني: سياسة ترقية المحتوى المحلي والاندماج	66
المطلب الثالث: بعض الأنشطة المحققة في مجال المسؤولية الاجتماعية	67
المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية	72
المطلب الأول: تحليل مؤشرات المسؤولية الاجتماعية لشركة سوناطراك	72
المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة سوناطراك	74
المطلب الثالث: تحليل ومناقشة المؤشرات	77
خلاصة الفصل	81
الخاتمة العامة	83
قائمة المراجع	86
الملاحق	91

قائمة الجداول، الأشكال والملاحق

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية	20
2-1	عناصر المسؤولية الاجتماعية	21
1-3	تحليل المحتوى للتقارير السنوية لشركة سوناطراك 2017-2021	72
2-3	الميزانية المختصرة لجانب الأصول لشركة سوناطراك 2017-2021	74
3-3	الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لشركة سوناطراك 2017-2021	74
4-3	جدول حسابات النتائج مختصر لشركة سوناطراك 2017-2021	75
5-3	حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي 2017-2021	75
6-3	جدول يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشر الربحية	77
7-3	جدول يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة	78
8-3	جدول يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل	79

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	يوضح مستويات مختلفة من المسؤولية الاجتماعية وفقا لكارول	19
2-1	مجالات المسؤولية الاجتماعية	25
1-3	الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك	60
2-3	منحنى بياني لتطور عدد الجمل في التقارير السنوية لشركة سوناطراك 2017-2021	73

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	ميزانية شركة سوناطراك جانب الأصول للسنوات 2017-2018	92
02	ميزانية شركة سوناطراك جانب الأصول للسنوات 2019-2021	93
03	ميزانية شركة سوناطراك جانب الخصوم للسنوات 2017-2018	94
04	ميزانية شركة سوناطراك جانب الخصوم للسنوات 2019-2021	95
05	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك للسنوات 2017-2018	96
06	جدول حسابات النتائج لشركة سوناطراك للسنوات 2019-2021	97
07	مخرجات نتائج SPSS	98

المقدمة العامة

مقدمة

لقد فرضت المسؤولية الاجتماعية نفسها مؤخرا بقوة في بيئة معقدة ومتغيرة من النواحي الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتقنية، ومع انتشار المؤسسات الدولية وتوسع نطاق نشاطها في شتى أنحاء العالم، أصبحت المؤسسات تسلط الضوء على العديد من الجوانب ليس فقط على الأهداف الاقتصادية للمؤسسة وإنما أيضا الأهداف الاجتماعية حتى تحسن من أدائها المالي، أما في عالمنا العربي فيغدو بعيدا عن حدود عالم المسؤولية الاجتماعية – حول ماهية برامج المسؤولية الاجتماعية كونها مبادرة أم إلزام؟ –.

إن النظرة التقليدية للمؤسسات – كما قدمها بعض الاقتصاديين أمثال ميلتون فريدمان في السبعينيات من القرن الماضي – تتمثل في أن مسؤولية المؤسسات تتحقق من خلال سداد الأجور للعاملين مقابل العمل الذي يقمون به، وتقديم السلع والخدمات للمستهلكين مقابل ما يدفعونه من أموال، وسداد الضرائب للحكومات التي تقدم بدورها الخدمات العامة للمواطنين، واحترام سيادة القانون عن طريق احترام العقود المبرمة، غير أن هذه النظرة التقليدية لم تعد مقبولة، فالمؤسسات اليوم تهتم بما هو أكثر من مجرد تقديم السلع والخدمات للمستهلكين وسداد حصة عادلة من الضرائب. ورغم أن الدور الذي تؤديه المؤسسات في التنمية والحوكمة والمجتمع قد تطور تطورا جذريا في العقود الماضية، حيث تشير التوقعات الى أن هذا الدور سيشهد المزيد من التطور في المستقبل.

كما تشير الدراسات أيضا إلى ان المستهلكين يهتمون بالسلوك الاجتماعي للمؤسسات. والقول التقليدي بأن المؤسسات ليست مسؤولة إلا أمام أصحابها ربما لم يعد مقبولا في عالم اليوم الذي يتسم بالتعقيد، عالم يتيح للمستهلكين خيارات عديدة، ويبحث فيه المستثمرون عن توفير الاستقرار والأمان لاستثماراتهم، وتتعرض فيه المؤسسات لغرامات هائلة نتيجة للمخالفات القانونية.

إن مزايا تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات تعد واضحة، إذ يمكن استخدام هذا المفهوم كأداة فعالة لتحسين العلاقة بين العاملين والمجتمع، كما يجب مراقبة تطبيقه بدقة نظرا لأنه يمكن أن يساعد المؤسسة على تقليل المخاطر التي تواجهها، وتقوية مكانتها، وزيادة حصتها السوقية، ورفع مستوى مبيعاتها، وتعريف المستهلكين بعلامتها التجارية بأسلوب أكثر فعالية.

تعد شركة سوناطراك قاطرة الاقتصاد الوطني منذ 60 سنة فهي فخر وضمان الأمن الطاقوي للجزائر، حيث تتبنى شركة سوناطراك مبادئ المسؤولية الاجتماعية في كل جوانب أنشطتها، حيث تحتل مسالة المناخ مكانة هامة في استراتيجية سوناطراك، كما أن استثمارتها معتبرة في تطوير

رأسمالها البشري، وقد ساهمت سياسة المحتوى المحلي لسوناطراك في فتح فرص الاستثمار لدعم نسبة الاندماج الوطني والمساهمة في تقليص المصاريف بالعملة الصعبة، وكل هذا فإن سوناطراك تبقى دائما تفي وتؤكد التزاماتها بخصوص المسؤولية الاجتماعية من خلال إبرام عدة اتفاقيات لتمويل مشاريع مهمة بالمناطق النائية والمعزولة والتي تشمل ربط الأحياء بالكهرباء وإعادة تأهيل مدارس ابتدائية واقتناء ألواح شمسية وإنجاز آبار وتجهيزيها بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية.

طرح إشكالية الموضوع:

على ضوء ما تقدم يمكن حصر إشكالية البحث كالآتي:

ما هي العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسة سوناطراك خلال الفترة 2017-2021؟

وللإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية؟
- هل هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة؟
- هل هناك علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل؟

1- فرضيات البحث:

*** فرضية الرئيسة الأولى: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية**

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والربحية.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي.

*** فرضية الرئيسة الثانية: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة**

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتداول

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتداول.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والتداول.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة السريعة

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة السريعة.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة السريعة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية.

*** فرضية الرئيسة الثالثة: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل**

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل.

- **الفرضية الفرعية الأولى:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرفع المالي

الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرفع المالي.

الفرضية البديلة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والرفع المالي.

2- دوافع اختيار الموضوع: يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى اختيار البحث في هذا الموضوع ما يلي:

* تزايد اهتمام المؤسسات في انحاء العالم بالمسؤولية الاجتماعية؛

* بوادر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الجزائر؛

* الميول الشخصي لهذا النوع من المواضيع العلمية.

3- أهداف الدراسة:

يسعى هذا البحث الى الإلمام بمختلف جوانب المسؤولية الاجتماعية باعتبارها موضوع حديث في ميدان البحث العلمي في الجزائر، كما يسعى إلى التعريف بكيفية تقييم الأداء الاجتماعي في المؤسسات الجزائرية وقياس الدور الذي تؤديه المؤسسات الاقتصادية في تنمية محيطها بدء من عمالها من حيث درجة الأمان والاستقرار والحد من مضار التلوث الناتج عن نشاطها وكذا قياس الاهتمام بالعاملين لديها، وأيضا دعمها للأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية، ومدى اهتمامها وسعيها لكسب رضا عملائها.

كما تهدف الدراسة الى توضيح وتبيان علاقة تبني المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي لمؤسسة سوناطراك.

4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاهتمام المتزايد بالمسؤولية الاجتماعية على المستوى الدولي والمحلي على حد السواء، حيث أن المنظمات الدولية والهيئات الحكومية بدأت تطور قوانين وتشريعات لتبني المسؤولية الاجتماعية وتطبيقها بصورة مقننة ومهنية، لهذا كان لزاما توضيح وتبيان أهمية المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات، وكذا محاولة تقديم جملة من التوصيات العملية للمؤسسة محل الدراسة.

5- حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة تبيان العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسة.

الحدود الزمنية: تم انجاز البحث خلال السنة الجامعية 2023/2022.

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة على محتوى التقارير السنوية لشركة سوناطراك للفترة 2017 - 2021.

6- منهج البحث:

لدراسة موضوع البحث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي حيث تطرقنا الى الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية وبعده الأداء المالي، كما استخدمنا منهج الوصفي التحليلي لقياس هذه المسؤولية وأيضا لإسقاط الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة.

7- صعوبات الدراسة:

وقد اعترضنا في هذا البحث مجموعة من الصعوبات من بينها:

- نقص التقارير السنوية المنشورة لذلك اعتمدنا على 05 سنوات المتاحة؛

- نقص الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمؤسسة؛

- عدم الإفصاح الكمي عن المسؤولية الاجتماعية مما أدى بنا الى استعمال أسلوب تحليل المحتوى.

8- الدراسات السابقة:

1. دراسة **محمد عبد القادر حساني، محمد الأمين شربي** بعنوان **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية في قطاع المحروقات الجزائري - دراسة حالة المجمع النفطي بئر السبع بحاسي مسعود، ورقلة، الجزائر-.**

هدفت الدراسة الى محاولة معرفة واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات في المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات الجزائري، وتوصلت الدراسة الى أن المجمع لديه وعي واهتمام بمفهوم المسؤولية

الاجتماعية للشركات وأنه يلتزم بالمساهمة في كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية للشركات وبالأخص مجال الموارد البشرية فلديه اهتمام بالغ الأهمية.

2. دراسة **سعداوي مراد مسعود وخلادي راضية** بعنوان **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات –دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية بولاتي الأغواط وغرداية–.**

هدفت الدراسة الى اظهر دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، وخلصت الدراسة الى ان هناك صلة حقيقية بين ممارسة المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

3. أطروحة دكتوراه للباحث: **محمد طلحة** بعنوان: **أثر تبني فلسفة المسؤولية الاجتماعية على أداء المؤسسات.**

هدفت الدراسة الى البحث عن مدى تأثير النظام الإداري المبني على أسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية على أدائها في واقع الأعمال الجزائري، وبذلك فهي جاءت بهدف قياس وتقدير درجة التقارب بين الأنظمة الإدارية المتواجدة في المؤسسات الجزائرية وبين أسس ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، وجاءت أيضا بهدف تحديد الفجوة بين الواقع الفعلي للمسؤولية الاجتماعية وبين الأسس النظرية.

حيث كانت أهم النتائج: درجة التقارب بين مبادئ المسؤولية القانونية والأخلاقية والإنسانية كلها كانت متوسطة، في حين درجة التقارب بين المسؤولية الاقتصادية قوية؛ رصدت الدراسة ترتيب معتدل ومقبول للأبعاد الأربعة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة؛ بينت نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد تأثير دال إحصائيا لمتغير المسؤولية الاجتماعية على متغيرات الأداء؛ رصد أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لها تأثير معنوي على كل عنصر من عناصر الأداء، كما استبعد متغيرات تبين أنها لا تؤثر.

4. مذكرة ماستر: **قندوز نصيرة، عزيزي عقيلة** بعنوان: **المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالأداء المالي – دراسة على عينة من مؤسسات القطاع الاقتصادي لولاية المدية–**

هدفت الدراسة الى بيان علاقة المسؤولية الاجتماعية بالأداء المالي للشركات، حيث أشارت نتائج الدراسة الى اعتراف المديرين باهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية مما لها تأثير إيجابي على الأداء المالي، كما تبين عدم وجود اختلاف معنوي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05

حول اهتمام المؤسسة بالمسؤولية الاجتماعية، كما تبين أيضا عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 حول مساهمة المسؤولية الاجتماعية في الأداء المالي.

9- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

هو تحليلنا للعلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي للمؤسسة باستخدام دراسة قياسية، كما تم دراسة على شركة سوناطراك خلال الفترة 2017 الى 2021.

10- هيكل الدراسة:

ولدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيمه الى ثلاثة فصول أساسية وهي كالآتي:

الفصل الأول والذي تناولنا فيه: الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية الذي تطرقنا فيه الى أهم جوانب المسؤولية الاجتماعية من حيث التطور التاريخي، المفهوم، الأبعاد والعناصر، وتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات.

أما الفصل الثاني فتطرقنا الى الإطار النظري للأداء المالي حيث تم إيضاح مفهوم الأداء بصفة عامة، والأداء المالي بصفة خاصة، وتناولنا كيفية قياس وتقييم الأداء المالي والمسؤولية الاجتماعية باعتماد أهم المؤشرات والنسب.

وفي الفصل الثالث وبعد عرض عام حول المؤسسة محل الدراسة (شركة سوناطراك) تم تبيان مختلف أوجه النشاط الاجتماعي للمؤسسة، ثم تعرضنا الى قياس وتقييم هذه المساهمات لينتهي الفصل بعرض مختلف النتائج التي وصلنا اليها وتحديد أثر الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة.

كما قمنا بعرض خاتمة تحتوي على أهم ما توصلنا اليه من خلال دراستنا، بالإضافة الى تقديم بعض التوصيات التي تساهم في زيادة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسة محل الدراسة، وبعدها عرض آفاق البحث لتغطية جوانب النقص في الدراسة.

الفصل الأول:

المدخل النظري للمسؤولية الاجتماعية

تمهيد

تعتبر المؤسسات الاقتصادية ليست بمؤسسات خيرية وان هاجسها الأول تحقيق أكبر عائد من الأرباح، إلا أنه في وقتنا الحاضر نرى أن تقييم المؤسسات لم يعد يعتمد على ربحيتها فحسب، ولم تعد تعتمد في بيناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، وإنما ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتسارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية عبر أنحاء العالم، وكان من أبرز هذه المفاهيم "مفهوم المسؤولية الاجتماعية" إذ تبلورت فكرة تذكير المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية والأخلاقية وحتى لا يكون الربح عائدا عن أمور غير مقبولة أخلاقيا أو قانونيا كتشغيل الأطفال، الإخلال بالمسواة في الأجور، ظروف وشروط العمل والحرمان من الحقوق الأساسية للفرد، علاوة على ذلك فإن الدور الرئيسي الذي تؤديه المؤسسات أن يكون المصدر الرئيسي لثروة وتوليد فرص للعمل يحتم عليها القيام بواجبها الاجتماعي وفقا للمفاهيم الحديثة، كما أن التطورات الاقتصادية والبيئية في عصر يتسم بالتغيير السريع يحتم عليها ذلك أيضا.

ويؤرخ لظهور مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، ومنذ ذلك التاريخ وهي تفرض نفسها على الساحة الاقتصادية، الوطنية والدولية، ويرجع غالبية الباحثين إلى أن المسؤولية الاجتماعية قد برزت نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة، الأمر الذي دفع الشركات متعددة الجنسيات للبحث عن دور لها على المستوى الاجتماعي وخصوصا بعد تنامي ظاهرة الفقر نتيجة التطبيقات الصارمة لتحرير التجارة العالمية.

وللإلمام بالموضوع أكثر قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثاني: خصائص المسؤولية الاجتماعية

المبحث الثالث: تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

يتمثل المنهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وذلك في حدود الإطار القانوني القائم، وقد استمد هذا المنهج مقوماته من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، والتي تقوم على أن المعيار الأساسي لأداء المؤسسة هو كفاءتها الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة.

وفي أوائل الخمسينات من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي خاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو الى ضرورة التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه فأصبحت الإدارة مسؤولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة معبرا عنها بواسطة مؤشرات الربحية، ولكن أيضا عما يجب أن تؤديه المؤسسة اتجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة الى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية الى جانب مسؤوليتها الاقتصادية.

المطلب الأول: ظهور المسؤولية الاجتماعية وأسباب تطورها

المسؤولية الاجتماعية ليست ظاهرة جديدة، اذ تجسدت مضامينها بصيغ متنوعة على مدار التاريخ، حيث كانت المسؤولية الاجتماعية تتمحور في بدايتها نحو الأعمال الخيرية بعيدا عن فكرة تأثير المؤسسات القطاع الخاص في التنمية المستدامة أو معاهدات البيئة.

إذ دلت الصور والرسوم الموجودة على جدران معابد قدماء المصريين وقبورهم على أن المسؤولية الاجتماعية التطوعية المتمثلة في مساعدة الفقراء، كانت موجودة لديهم، وكذلك تعتبر الحضارة اليونانية معاصرة للحضارة المصرية الفرعونية، حيث كان اهتمام أغنياء اليونان قديما موجها لرعاية أبناء السبيل وتوفير الطعام والمأوى للغرباء، وتقديم المساعدات للمحتاجين، والغالب على هذه الحضارة قيام خزانة الدولة نفسها بالرعاية الاجتماعية لشعبها، أما الرومان فقد كان العمل الاجتماعي التطوعي يتمثل في طبقة النبلاء، يتمثل في توزيع القمح على الفقراء عندما يشتد القحط.[1]

ولقد اهتمت الديانات السماوية كثيرا بالمسؤولية الاجتماعية، حيث أكد الدين الإسلامي على أهمية العلاقات الاجتماعية الإنسانية ودعا الى ان يكون الفرد المسلم مسئولا اجتماعيا وفي القرآن

****

[1] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص ص 22-23.

الكريم العديد من الشواهد التي تؤكد ذلك، فقد قال تعالى: "**ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون**" (سورة آل عمران أية 104).

ومع تقدم الثورة الصناعية نشأت الحاجة لمستثمرين جدد، وإلى مؤسسات مالية لتوفير المال من أجل توسع أكبر للتصنيع. هذا ما أدى إلى الاستغلال غير الاعتيادي لجهود العاملين والموارد البشرية بشكل عام، وتشغيلهم لساعات طويلة في ظروف قاسية وأجور زهيدة. لذا أفرزت الثورة الصناعية طبقتين متفاوتتين، طبقة المالكين الذين يسعون لتحقيق منفعتهم الذاتية وتعظيم الربح الذي يحصلون عليه على حساب طبقة العاملين.

منذ القرن الثامن عشر وحتى نهايته، ارتبطت هذه المرحلة مع قيام مشاريع الصناعية واعتقاد رجال الأعمال بأنهم يمتلكون هدفا واحدا يسعون الى تحقيقه وهذا الهدف هو تعظيم الربح ولكن الذي يقلل من تحقيق هذا الهدف هو التأثير القانوني الذي يحدد العمليات التي يقمون بها الا أن هذه الفكرة لم تصمد طويلا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بدايات القرن الحالي، وخاصة ندرة الموارد، انخفاض الأجور، الغش الحاصل في العديد من المنتجات وهذا كله انعكس على أن يكون هنالك منظور أو اتجاه آخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الربح كأساس لها في هذا العمل.[1]

غير أن الاقتصادي الشهير **أدم سميث** ابتكر مبدأ اليد الخفية القائم على أن المصلحة الخاصة والسعي نحو تحقيقها يعتبر المحرك للنشاط الاقتصادي والمحقق لأهدافه في النهاية.

وقد ظلت هذه النظرة قائمة خلال القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، ليس على مستوى الفكر الاقتصادي فحسب، بل انسحب إلى القيم والأهداف السائدة في المجتمع. ولكن هذه الأفكار لم تصمد كثيرا أمام الأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في بداية القرن الحالي. وبشكل خاص حيال ندرة الموارد، انخفاض الأجر، أجواء العمل غير الملائمة، الفشل الحاصل في العديد من المنتجات، التأثيرات الحاصلة من نقابات العمل ... قد انعكست بمجملها على أن يكون هنالك منظور أخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الربح كأساس لها في العمل.[2]

****

[1] عبد السلام يخلف، حميد حنيش، **أهمية المحاسبة الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018-2019، ص 22.

[2] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية لاجتماعية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2001، ص19.

وبهذا الصدد يشير **هنيري** في عام 1919 الى " أن جمهور المواطنين على استعداد لخلق أجواء التعارض والتضاد إذا أهملت إدارة الأعمال مسؤوليتها الاجتماعية تجاههم".

أما المرحلة الثانية فقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام 1920 كنتيجة للانتقادات الموجهة نحو الهدف الأحادي الذي اعتمدته منظمات الأعمال، والمتمثلة بتعظيمها للأرباح. فقد ظهرت تيارات أخرى تطالب بتأمين السلامة في العمل، حماية حقوق الأطراف المختلفة وذات الصلة بالمؤسسة، وبالتالي أن تكون هنالك أهداف أخرى مضافة إلى هدف الربح الذي تسعى لتحقيقه منظمة الأعمال. وبهذا يشير **فيلتشر** رئيس مجلس إدارة شركة **كوبرس** الى "منظمة الأعمال لا يمكنها أن تستمر من دون تحقيق الربح ولكن لا يجوز النظر الى الأرباح بانها كل شيء وهي نهاية أعمال المؤسسة، فعليها أن تعمل بالوقت ذاته على تلبية حاجات المجتمع، وعند ذاك تكون المنظمة بمثابة المساعد في انجاز واتمام ما هو مطلوب وبثقة وباستحقاق عاليين" وعليه فقد تعالت الأصوات المطالبة بأن تكون المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال الموازنة في تلك المسؤولية حيال الأطراف الأخرى والمتمثلة بالمستهلكين، الزبائن، المجهزين، العاملين في المنظمة، الدائنين، الحكومة ...، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ساهمت الجهات العلمية و الأكاديمية في تعزيز هذا الاتجاه وتطويره فقد عقدت Harvard Business School في عام 1948 مؤتمرا علميا تحت عنوان "مسؤولية الأعمال". كما قامت الجمعية الأمريكية للإدارة في عام 1958 بمسح شمل (700) مؤسسة خلصت إلى نتيجة رئيسية تمثلت بكون معظم المؤسسات المبحوثة عبرت عن إيمانها لتصور كاف عن مسؤوليتها تجاه المجتمع.

نخلص الى القول بأن هذه المرحلة تمثلت ببروز اتجاه يدعو الى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، ولتتجاوز النظرة الضيقة والمحصورة بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وان تلبية حاجات المجتمع هو معيار مهم في وجود المنظمة ونجاحها. وبالتالي فإن التغير في أهداف المجتمع يجب أن تنعكس على أنشطة وفعاليات المنظمة بنفس الوقت سواء كانت اقتصادية أو فنية.[1]

****

[1] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية لاجتماعية**، مرجع سابق الذكر، ص ص19-20.

أما المرحلة الثالثة فيمكن حصر بدايتها في عام 1960 وما اعقبها من احداث تجلت بشكل خاص بالتجارب المختلفة التي عاشتها الشعوب، استخدام الاحداث في العمل، المتغيرات الكبيرة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي الناجم من أسباب وأفعال مختلفة سواء كانت عرضية أو مقصودة ... لكل ذلك أصبحت الضرورة لازمة في انتقال المسؤولية الاجتماعية الى مرحلة أخرى أكثر استيعابا للبيئة ومتغيراتها الواسعة وأصبحت التسمية لهذه المرحلة تحت عنوان "نوعية الحياة للفرد Q.O.L" وتقديم المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد ولكن لا يجب أن ينصرف التفكير هنا على أن المشكلة في هذا التحول تكمن في تقديم السلع والخدمات فقط. بل هو جراء ما تحقق من نتائج مباشرة وغير مباشرة في نجاح النمو الاقتصادي وانعكاسه على جوانب متعددة في المجتمع، وما أفرزته أيضا.[1]

وبالتالي يمكن القول أن ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية تم بمراحل مختلفة فيما يلي نذكر هذه المراحل:[2]

المرحلة الأولى: مرحلة تعظيم الأرباح والتي بدأت منذ أوائل القرن الثامن عشر واستمرت حتى نهايته وقد ارتبطت بتحقيق الربح في ظل الإطار القانوني الذي يحدد العمليات التي يقمون بها.

ولم تصمد الفكرة طويلا حيث ظهر منظور أو اتجاه أخر للمسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بتعظيم الربح كأساس لها في العمل.

المرحلة الثانية: مرحلة الوصاية والتي بدأت في مطلع العشرينات واستمرت حتى الثلاثينات من القرن الماضي وهذه ظهرت كنتيجة للانتقادات الموجهة لهدف الربح (الهدف الأحادي).

وقد برزت خلال الفترة التي أعقبت عام 1920، وقد تمحورت ببروز اتجاه يدعو إلى توسيع مفهوم ومعنى المسؤولية الاجتماعية ليشمل أطرافا أخرى، ولتتجاوز النظرة الضيقة والمحصور بحدود منفعة المالكين والمستثمرين، وأن تأمين حاجات المجتمع هو أساس مهم في وجود المؤسسة ونجاحها، وبالتالي فإن التغير في اهداف المجتمع يجب أن ينعكس على أنشطة وفعاليات المؤسسة بنفس الوقت سواء كانت اقتصادية أو فنية.

****

[1] تامر ياسر البكري، **التسويق والمسؤولية لاجتماعية**، مرجع سابق الذكر، ص 20-21.
[2] محمد الصيرفى، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007 ، ص 55.

المرحلة الثالثة: مرحلة نوعية الحياة فكانت بدايتها 1960 وما تلاها من أحداث برزت بشكل خاص بالتجارب المختلفة التي عاشها الشعوب، استخدام الأحداث في العمل، المتغيرات الحاصلة في استخدام التكنولوجيا، التلوث البيئي.

والمعنى من تسميتها بمرحلة نوعية الحياة تقديم المزيد من السلع والخدمات وبما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

المطلب الثاني: مفهوم وتعريف وأهمية المسؤولية الاجتماعية

على الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء من استراتيجية المؤسسات الحديثة إلا أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح ومحدد، حيث مازال يحيط بها الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية. ويمكن تصنيف الآراء حول المسؤولية الاجتماعية إلى فئتين هما[1] :

* **المفهوم الضيق** :الذي يربط مسؤولية المؤسسات الإنتاجية بهدف تحقيق الربح المنبثقة من مصلحة المستثمرين ومالكي رؤوس الأموال فقط.

* **المفهوم الواسع** :الذي يركز على النظرة النظامية للمؤسسات الإنتاجية على اختلاف أنواعها والتي تهدف إلى تحقيق المصلحة العليا للمجتمع بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الأرباح.

و تعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: [2]

– التزام المنشأة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه.

–كما تعرف: المسؤولية الاجتماعية هي التزام على مؤسسة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل به، وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل: محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها...

– تعرف كذلك: المسؤولية الاجتماعية هي اشتراك المنظمة في برامج خدمة المجتمع.

****

[1] العليمات وفان حامد محمد، **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والافصاح عنها في القوائم المالية الختامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة سوريا، 2010 ، ص26-27.

[2] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، مرجع سابق الذكر، ص32.

– بالإضافة كذلك: المسؤولية الاجتماعية هي ضرورة التزام منشآت الأعمال اجتماعيا تجاه المجتمع التي تعمل به، وذلك من أجل رفع مستوى الرفاهية للمجتمع بفئاته المختلفة.

– وعرفه توماس جونز: المسؤولية الاجتماعية هي التزام اجتماعي للمؤسسة ليس فقط أمام حملة الأسهم، ولكن أيضا أمام جماعات أخرى في المجتمع.

– يعرف عبد العزيز محمود رجب المسؤولية الاجتماعية: هي عبارة عن مجموعة الأنشطة الاجتماعية التي يتم تنفيذها بمعرفة المؤسسة بهدف تحسين الرفاهية الاجتماعية للمجتمع بفئاته المختلفة، دون توقع مزايا اقتصادية مباشرة.

– كما عرف مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة المسؤولية الاجتماعية: هي الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

– بالإضافة الى منظمة الأعمال من أجل المسؤولية الاجتماعية فقد عرفت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات: بانها إدارة منشأة الاعمال على نحو يفي بتوقعات المجتمع الأخلاقية والقانونية والتجارية والتوقعات العامة من تلك المنشأة أو يتجاوز تلك التوقعات لما هو أفضل.

– وقد عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية: التزام أصحاب الأنشطة التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد.[1]

– وعرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية: جميع المحاولات التي تساهم في تطوع المؤسسات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية واجتماعية. وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانوني، فالمسؤولية

****

[1] مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، **دور المسئولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية**، دراسة ميدانية على شركة موبايلي السعودية للاتصالات، إصدار خاص محكم عن (المجلة العربية للإدارة)، جامعة الدول العربية، 2013، 16.

الاجتماعية تعني تصرف المؤسسات بشكل يتسم بالمساءلة أمام كل من الموظفين، العملاء، الحكومة، الشركات المجتمعات، البيئة، والأجيال القادمة.[1]

الملاحظ أن معظم التعاريف التي وردت من طرف الهيئات والمنظمات الدولية أجمت على أن المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال هي مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في إدارتها، وفي إدارة علاقاتها مع أصحاب المصالح، والغاية من ذلك هو إشباع رغباتهم وبالتالي يمكن القول إن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

أشار **سويدان وحداد** الى أن أهمية المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تبرز على أنها تقوم على أساس توفير ما يحتاجه المجتمع من منتجات (سلع وخدمات) ذات جودة مناسبة وسعر مناسب، وان الاخلال بمستوى الجودة يعني الاخلال بمبادئ المسؤولية الاجتماعية، وكذلك فان محاولة استغلال الزبون ورفع الأسعار دون حاجة حقيقية والى ذلك يعد اخلالا بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وتنطوي تحت هذه المسؤولية عدم استغلال الزبون أو زيادة السعر دون حاجة حقيقية وخداع الزبون وتضليله وغيرها من الأمور التي تخالف مبادئ المسؤولية الاجتماعية.[2]

يمكن القول أن للمسؤولية الاجتماعية أهمية كبيرة بالنسب للمنظمة والمجتمع والدولة على حد السواء ويظهر ذلك فيما يلي:[3]

* **بالنسبة للمؤسسة:** إن تحقيق المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية يعمل على تحسين صورتها في المجتمع وترسيخ المظهر الإيجابي لها، خصوصا لدى العملاء والعاملين وأفراد المجتمع بصفة عامة، إذا ما اعتبرنا أن المسؤولية الاجتماعية مبادرات طوعية للمنظمة تجاه أطراف متعددة ذات مصلحة مباشرة أو غير مباشرة، ومن شأن الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تحسين مناخ العمل، وبعث روح التعاون والترابط بين المنظمة ومختلف الأطراف ذات المصلحة.

* **بالنسبة للمجتمع:** يساهم التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية فيما يلي:

****

[1] مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، **دور المسئولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية**، مرجع سابق الذكر، ص17.
[2] أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق الذكر، ص 58.
[3] مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، **دور المسئولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية**، مرجع سابق الذكر، ص17.

– زيادة التكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع، مع توليد شعور عال بالانتماء من قبل الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة كالمعوقين وقليلي التأهيل والأقليات والمرأة والشباب. كذلك تعمل على تحقيق الاستقرار الاجتماعي نتيجة توفير نوع من العدالة الاجتماعية وسيادة مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو جوهر المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال، كما تؤدي الى تحسين نوعية الحياة في المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أم الناحية الثقافية، وازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين مؤسسات المجتمع المختلفة ومختلف الفئات ذات المصلحة.

– تحسين التنمية السياسية انطلاقا من زيادة التثقيف بالوعي الاجتماعي على مستوى الأفراد والمجموعات والمؤسسات بما يحقق الاستقرار السياسي والشعور بالعدالة الاجتماعية.

– زيادة الترابط الاجتماعي، وازدهار المجتمع على مختلف المستويات، كون المسؤولية الاجتماعية مرتبطة بمفاهيم أساسية كتقليل السرية بالعمل وزيادة الشفافية والصدق في التعامل.

* **بالنسبة للدولة:** يؤدي تحقيق المسؤولية الاجتماعية إلى تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل استمرارها في أداء مهماتها وخدماتها الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية بمستوى عال من الجودة.

المطلب الثالث: فوائد ودوافع تبني المسؤولية الاجتماعية

تتأتى فوائد المسؤولية الاجتماعية من الآثار الإيجابية التي تنجك عن تمسك المؤسسات بها كفلسفة وأسلوب عمل يجعلهم يضعون في المقدمة مصلحة المجتمع بشكل عام وزبائنهم بشكل خاص ويعملون جاهدين على تحقيق رضا الزبون ويتفاعلون مع حاجات ورغبات الزبائن بكل اهتمام واحترام صادقين في كل ما يقدمونه من بيانات ومعلومات بجهد واجتهاد لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع كهدف مسبق،[1] كما يشير **الحسيني** الى أن أهمية المسؤولية الاجتماعية تكمن في تحقيق التوازن بين التقدم الاقتصادي الربحي والتقدم الاجتماعي الإنساني، وتبرز فوائد المسؤولية الاجتماعية من كونها الأسلوب الذي يمكن المؤسسة من تحقيق الآتي:[2]

****

[1] أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص57.

[2] المرجع نفسه، ص 58.

- تحسين علاقة المؤسسة بأصحاب المصالح؛

- تخفيض تكاليف التشغيل الداخلية؛

- تحقيق تنسيق أفضل بين العمليات؛

- تحديد التأثيرات غير المالية؛

- التكيف المستمر مع حاجات ومتطلبات المجتمع؛

- تحديد الإمكانات الكامنة في المؤسسة؛

- تحديد أفضل للأسبقيات.

بالإضافة لما سبق يمكن أن تحديد بعض فوائد أخرى للمسؤولية الاجتماعية:[1]

* **تحسين الأداء المالي:** العديد من البحوث التي أجريت في هذا المجال قد أثبتت وجود صلة حقيقية بين الممارسات المسؤولة اجتماعيا للمؤسسات والأداء المالي الإيجابي.

* **تحقيق تكاليف التشغيل:** هناك عدة مبادرات تسعى إلى تحسين الأداء المالي البيئي وتؤدي إلى خفض التكاليف مثل تقليل انبعاث الغازات التي تسبب تغيير المناخ العالمي أو تقليل استخدام المواد الكيماوية الزراعية، كما يمكن تقليل تكاليف لتخلص من النفايات من خلال مبادرات إعادة تدويرها وكذا الجهود المبذولة في إطار المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في مجال الموارد البشرية مثل ما يسمى بجداول العمل المرنة والتناوب على الوظائف وغيرها من البرامج المتصلة بمكان العمل التي تؤدي إلى خفض نسبة غياب العمال، وزيادة الاحتفاظ بعدد كبير منهم ممن يمتازون بالحماس الشديد للعمل والفعالية والكفاءة الإنتاجية وخفض تكاليف التدريب والتوظيف.

* **تعزيز سمعة وصورة العلامة التجارية** المؤسسات المسؤولة اجتماعيا تعزز من سمعتها لدى الجمهور وفي إطار مجتمع الأعمال التجاري، فهي تعزز من قدرتها على جذب رأس المال

****

[1] لعروسي ديلمي حبيبة، صديقي أمينة، **أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأدا المالي للشركات**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المدية، 2014-2015، ص 10.

والمؤسسات التجاريين، وتجد مجالا واسعا في الأسواق العالمية. وتحسين سمعة المؤسسات تبنى على أساس الكفاءة في الأداء، والنجاح في تقديم الخدمات، والثقة المتبادلة بينها وبين أصحاب المصالح، ومستوى الشفافية الذي تتعامل به ومدى مراعاتها للاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار البشري ويسهم التزام المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية بدرجة كبيرة في تحسين سمعتها.

* **تعزيز مبيعات وولاء العمال:** إن العودة بصورة ملحوظة إلى تثمين النقاء البيئي والمنتجات الطبيعية قد دفع بالمستهلكين إلى الاهتمام بعمليات الإنتاج وتأثير هذه العمليات والمنتجات على البيئة، وعلى الرغم من انه على المؤسسات أن تفي في المقام الأول بالمعايير الشرائية للمستهلكين مثل: أسعار جودة السلع، وفرتها، سلامتها وملاءتها، إن الدراسات تظهر الرغبة في شراء أو عدم الشراء بسبب المعايير الأخرى المستندة الى قيم مثل قلة التأثير على البيئة وعدم استخدام مواد ومكونات معدلة وراثيا.

* **زيادة الإنتاجية والجودة:** إن الجهود التي تبذلها المؤسسات في سبيل الاطلاع بالمسؤولية الاجتماعية من خلال القوة العاملة والعمل والعمليات التي تقوم بها تؤدي في الغالب إلى زياد الإنتاجية وتخفيض معدل وقوع الأخطاء، وتعزيز الفعالية والكفاءة عن طريق تحسين ظروف العمل.

* **زيادة القدرة على جذب الموظفين والاحتفاظ بهم:** المؤسسات المسؤولة اجتماعيا يسهل عليها تعيين موظفين ذوي كفاءة عالية والمحافظة عليهم، ويؤدي ذلك على خفض تكاليف التوظيف والتدريب، ويتم في الغالب تعيين موظفين من المجتمع الذي تعمل فيه المؤسسة ولهذا السبب تصبح القيم المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات منسقة مع قيم الموظفين، الشيء الذي يستبعد أي تعارض من حيث القيم ويعزز بيئة العمل.

ومن بين دوافع تبني المسؤولية الاجتماعية نذكر ما يلي:

1- العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على أنها تهتم بحقوق الإنسان، وأنها تلتزم بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين، وبأنها لا تسمح بتشغيل الأطفال، كما أنها تهتم بقضايا البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية.

2- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المؤسسة أموالا طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للمقاطعة والخروج من السوق بشكل عام.

3- الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضيا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا أو خسائر نتيجة المنتجات المعابة، كما حدث في كارثة التلوث النفطي للمياه في ساحل ألاسكا والتي تسببت فيها المؤسسات.

المبحث الثاني: خصائص المسؤولية الاجتماعية

سنتطرق في هذا المبحث الى مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأبعادها بالإضافة الى عناصر المسؤولية الاجتماعية وفي الأخير مجالات المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأبعادها

الفرع الأول: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تمثل مبادئ المسؤولية الاجتماعية الى وصف مبادئ المؤسسة ومدى التزامها كمؤسسة أعمال وتحديد القيم التي تحدد نوع العلاقة بين الإدارة والمجتمع وهنا تحدد المؤسسة نوع عملياتها ومخرجتها في إطار مبادئها الخاصة وتحدد بدقة ما الذي ستقوم به لخدمة المجتمع، وهناك مبادئ عدة للمسؤولية الاجتماعية والتي أشار إليها الكتاب هي:[1]

* **المبدأ الأول: سيادة القانون** ويقصد به بأن المؤسسة ينبغي أن توافق على احترامها لسيادة القانون بشكل إلزامي، ويقصد بسيادة القانون هيمنته إذ انه لا يحق لأي فرد او مؤسسة أن يكون فوق القانون الذي تخضع له الحكومة. أيضا حيث في سياق المسؤولية الاجتماعية اكدت (الأمانة المركزية ISO 2010 13-12) ان احترام سيادة القانون يعني ان تنصاع المؤسسة للقوانين

****

[1] أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق الذكر، ص 59.

كافة والقواعد المطبقة لكي تلزم الأفراد داخل المؤسسة بالتزامهم لمراقبة وتنفيذ الإجراءات. وينبغي أن تقوم المؤسسة بالآتي:[1]

– الإذعان للشروط القانونية داخل الاختصاصات القضائية التي تعمل المؤسسة فيها سواء كانت هذه القوانين والتزامات مطبقة بشكل كافي أم لا؛

– التأكد على أن علاقتها وأنشطتها تقع ضمن الإطار القانوني المقصود والصحيح؛

– أن تبقى على دراية بالالتزامات القانونية المطبقة كافة.

* **المبدأ الثاني: احترام الاتفاقيات الدولية والاتفاقات الثنائية** يوجب هذا المبدأ احترام المؤسسة للاتفاقيات كافة وكل ما يتعلق بها وبما يتصل بها من أنشطة، كما يجب أن تتجنب الأنشطة كافة التي تتعارض مع تلك الاتفاقيات مثل بعض الاتفاقيات الدولية تؤكد على خلق ظروف عادلة للمنافسة والتشجيع على تخفيض التعريفات وإزالة كافة العوائق التي تقف أمام الدول المنضمة لهذه الاتفاقات وهي بذلك تعد حالة التزام من قبل هذه الدول.

* **المبدأ الثالث: احترام أصحاب المصالح واهتماماتهم** حيث يتطلب هذا المبدأ إدراك المؤسسة لمدى أهمية أصحاب المصالح والاهتمام بمتطلباتهم التي تتأثر بأنشطة المؤسسة المعنية وهو ما يتطلب تشخيص دقيق لأصحاب المصالح وإقامة وسائل ملائمة للتشارك معهم واستشارتهم وإفساح المجال للتعبير عن أراءهم كما يجب.

* **المبدأ الرابع: المساءلة** ويشر هذا المبدأ الى أن المؤسسة تكون مسؤولة أمام السلطات القانونية ومن لديهم مصالح وتأثيرات عليها عن كل السياسات والقرارات والإجراءات التي تتخذها قدر تأثير تلك السياسات على التنمية الاجتماعية. ويتمثل مبدأ المساءلة في مجموعة من الحقوق:

– الاعتراف بحق العاملين في التعبير عن خبراتهم المهنية والتواصل مع المجتمع بالوسائل المختلفة؛

****

[1] أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، **إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية**، مرجع سابق الذكر، ص 60.

- تعزيز نظام المحاسبة والتأديب تحقيقا لمبدأ المسؤولية في العمل؛

- تعزيز الصورة الإيجابية في المجتمع للقائمين على الخدمات العامة؛

- اشراك منظمات المجتمع المدني في مناقشة سياسات الإدارة العامة.

* **المبدأ الخامس: الشفافية** أن تفصح المؤسسة على نحو واضح ودقيق وتام عن سياستها وقرارتها وأنشطتها، بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة عن البيئة والمجتمع، وان تكون هذه المعلومات متاحة للأشخاص المتأثرين أو المحتمل تأثيرهم من قبل المؤسسة.

* **المبدأ السادس: احترام حقوق الإنسان** أن على المؤسسة أن تنفذ السياسيات والممارسات التي من شأنها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان وان تحترم حقوق الانسان وأن تعترف بأهمية هذه الحقوق وعموميتها.

حيث يركز هذا المبدأ على الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها العاملون عموما كحق الأمان، حق سماع الرأي، حق الاحترام والتقدير، حق العدالة والنزاهة، وغيرها من الحقوق.

الفرع الثالث: ميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية

وفي هذا الإطار تم عام 1999 الاقتراح الأول للمؤسسة الاجتماعية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في حين أطلق الميثاق بمرحلته النهائية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك 26 جويلية 2000، وهو عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلق بالمؤسسات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات، سياسات الحوار – المعرفة – شبكات المحلية ومشاريع المؤسسة. ويعتمد هذا الميثاق على المسؤولية الاجتماعية العامة بما في ذلك شفافية المؤسسات والقوى العاملة والمجتمع المدني والمشاركة في الأداء المتعلق بمتابعة المبادئ التي تستند عليها ميثاق.[1]

****

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الوقع، ورهانات المستقبل، غرادايا، 2010، ص ص 53 54.

1- في مجال حقوق الإنسان

المبدأ الأول: على المؤسسات ان تدعم وتحترم حقوق الانسان المعلنة عالميا.

المبدأ الثاني: التأكد من أنها ليست متوطنة في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

2- في مجال المساواة

المبدأ الثالث: ان تؤدي المؤسسات حرية المشاركة وتعترف اعترافا فعليا بحق المساواة الجماعية.

المبدأ الرابع: إزالة كل اشكال العنف والعمل الإجباري.

المبدأ الخامس: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال.

المبدأ السادس: إزالة التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والموظفين.

3- في مجال البيئة

المبدأ السابع: التشجيع على تطوير ونشر التقنيات الملائمة للبيئة.

المبدأ الثامن: تبنى المبادرات من اجل ترويج أكبر للمسؤولية البيئية.

المبدأ التاسع: على المؤسسات أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئية.

4- في مجال محاربة الفساد

المبدأ العاشر: على المؤسسات ان تعمل على محابة كافة أشكال الفساد، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

الفرع الثاني: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

تتضمن المسؤولية الاجتماعية عدة أبعاد منها البعد الاقتصادي، البعد القانوني، البعد الأخلاقي، البعد البيئي، وتتركز في بعض المجالات خاصة العمل الاجتماعي، مكافحة الفساد، التنمية البشرية، التشغيل والمحافظة على البيئة وتستند المسؤولية الاجتماعية إلى نظرية أصحاب المصالح، التي تنص على أن الهدف الأساسي لرأس المال يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لكل أصحاب المصالح من حملة أسهم، شركاء، موردين، موزعين، عملاء، وأيضا العاملين وأسرهم والبيئة والمحيط والمجتمع المحلي والمجتمع ككل.

حيث تمتد المسؤولية الاجتماعية الى أكثر من البعد المفهومي والمصطلحي لها، حيث يمكن القول أن تلك الالتزامات التي تتحملها المؤسسة تجاه المجتمع ليس لها حدود معينة، ولا يمكن رسم خطواتها، إنها واسعة الابعاد والتوجهات والمنطلقات.

ولذلك اختلفت وجهات نظر الكتاب والباحثين في محاولة تحديد أبعاد المسؤولية الاجتماعية، فوضعوا لها مسميات متباينة، لكنها حدد في أربعة أبعاد كما أشار لها كارول Carroll في مصفوفة بين فيها هذه العناصر الأربعة وكيف يمكن أن تؤثر على كل واحد من المستفيدين في البيئة، فالمسؤولية حسب كارول هي حاصل مجموع الأبعاد الأربعة كما يظهر في المعادلة الآتية:[1]

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات =

المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيرية

والتي يتطلب فهمها إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل ومتطلبات تلبية حاجات المجتمع وخاصة في إطار العناصر الاقتصادية والقانونية حيث تمثل هذه العناصر مطالب أساسية للمجتمع من المفترض تلبيتها من قبل مؤسسات الأعمال. في حين يتوقع المجتمع من مؤسسات الأعمال أن تؤدي دورا أكبر فيما يخص العنصر الأخلاقي والخيري، علما بأن هذا الأخير يمثل في حقيقته رغبات مشروعة للمجتمع من المفترض أن تتبناه مؤسسات الاعمال، وقد وضع كارولCarroll

****

[1] مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، **دور المسئولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية**، مرجع سابق الذكر، ص19.

هذه العناصر بشكل هرمي متسلسل لتوضيح طبيعة الترابط بين هذه العناصر من جانب، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على آخر يمثل حالة واقعية كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل (1-1): يوضح مستويات مختلفة من المسؤولية الاجتماعية وفقا لكارول



المصدر: مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، **دور المسؤولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية**، دراسة ميدانية على شركة موبايلي السعودية للاتصلات، اصدار خاص محطم عن (المجلة العربية للإدارة)، جامعة الدول العربية، 2013، ص 20.

وبالتالي يمكن إيجاز ابعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في الجدول الآتي:

الجدول (1-1): يمثل أبعاد المسؤولية الاجتماعية

أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة			
المسؤولية اتجاه المجتمع	**المسؤولية اتجاه المستهلك**	**المسؤولية الأخلاقية**	**المسؤولية اتجاه حماية البيئة**
- انجاز المشاريع الأساسية - تقديم الهبات والتبرعات -توفير فرص العمل للنساء والمعاقين - المساهمة في دعم لأنشطة الثقافية والحضارية - المساهمة في دعم الاقتصاد المحلي	- التبيين - السعر - الضمان - التعبئة والتغليف - التوزيع - الإعلان - المقاييس والأوزان - النقل والتخزين	- تناسق أهداف المؤسسة مع أهداف المجتمع - عدم احتكار المنتجات - وجود دليل عمل أخلاقي للمؤسسة - تشجيع العاملين على الإبلاغ عن الممارسات السلبية - عدم التحايل بالأسعار	- الالتزام بالتشريعات البيئية - الاقتصاد في استخدام الموارد - الاقتصاد في استخدام مصادر الطاقة - تجنب مسببات التلوث - آلية التخلص من النفايات - المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للموارد والطاقة
رضا المستهلك			

المصدر: الحمدي فؤاد محمد حسين، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 2003، ص 04.

المطلب الثاني: عناصر المسؤولية الاجتماعية

لقد حدد الباحثون عددا كبير من عناصر المسؤولية الاجتماعية لكنهم يختلفون في ترتيب هذه العناصر حسب الأولوية، حيث ظهرت الاختلافات في ذلك حسب بيئة الراسة وحسب زمنها وطبيعتها.

لكن يمكن اعتماد العناصر التالية كمؤشرات لمحتوى المسؤولية الاجتماعية وبالتالي فان لكل منها توقعتها الخاصة لما يجب ان تؤديه إدارة المؤسسة اتجاهها.

الجدول (1-2): عناصر المسؤولية الاجتماعية

العناصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاهه
1- المالكون	* حماية أصول المؤسسة * تحقيق أكبر ربح ممكن * رسم صورة جيدة للمنشأة في بيئتها * تعظيم قيمة السهم والمنشأة ككل * زيادة حجم المبيعات
2- العاملون	* عدالة وظيفية * رعاية صحية * رواتب وأجور مدفوعة * إجازات مدفوعة * فرص تقدم وترقية * تدريب وتطوير مستمر * إسكان العاملين ونقلهم * ظروف عمل مناسبة

3- العملاء	* أسعار مناسبة * الإعلام الصادق * منتجات بنوعية آمنة عند الاستعمال * إرشادات بشأن استخدام المنتج ثم التخلص منه او من بقاياه بعد الاستعمال
4- المنافسون	* معلومات صادقة وأمينة * عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة * منافسة عادلة ونزيهة
5- المجهزون	* أسعار عادلة ومقبولة * المشاركة في التعامل * الاستمرارية في التجهيز * تسديد الالتزامات المالية والصدق في التعامل * تطوير استخدامات المواد المجهز
6- المجتمع	* خلق فرص عمل جديدة * احترام العادات والتقاليد السائدة * توظيف المعوقين * دعم الأنشطة الاجتماعية * المساهمة في دعم البنية التحتية * الصدق في التعامل وتزويده المعلومات الصحيحة * المساهمة في حالة الطوارئ والكوارث

7- البيئة	* التشجير وقيادة المساحات الخضراء المنتجات غير الضارة * الحد من تلوث الماء والتربة والهواء * تطوير الموارد وصيانتها * الاستخدام الأمثل والعادل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها
8- الحكومة	* المساهمة في الصرف على البحث والتطوير * الالتزام بالتشريعات والقوانين والتوجيهات الصادرة من الحكومة * المساعدة في إعادة التأهيل والتدريب * احترام تكافؤ الفرص بالتوظيف * المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية مثل القضاء على البطالة * تسديد الالتزامات الضريبية والرسوم الأخرى وعدم التهرب منها
9- جماعات الضغط الاجتماعي	* التعامل الصادق مع الصحافة * احترام أنشطة جماعات حماية البيئة * التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك * احترام دور النقابات العالية والتعامل الجيد معها

المصدر: محمد الصيرفى، **المسؤولية الاجتماعية للادارة**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص72.

والمسؤولية الاجتماعية تتكون من عناصر مترابطة ينمي كل منها الآخر ويدعمه ويقويه ويتكامل معه وهذه العناصر هي: الاهتمام والفهم، والمشاركة[1]

1- الاهتمام: ويتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها أهدفها.

****

[1] مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، **دور المسنولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية**، مرجع سابق الذكر، ص21.

2- الفهم: ويعني إدراك الفرد للظروف المحيطة بالجماعة، ماضيها وحاضرها وقيمة واتجاهاتها، والأدوار المختلفة فيها. كما يقتضي تقدير المصلحة العامة والدفاع عن الوطن والعمل على رفعته وازدهاره.

3- المشاركة: تظهر المشاركة قدر الفرد وقدرته على القيام بواجباته وتحمل مسؤوليته بضمير حي، وإرادة ثابتة، والمقصود هنا مشاركة الفرد في أعمال تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي حين يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك، ولها ثلاثة جوانب:

- **الأول:** التقبل، أي تقبل الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها والملاءمة له في إطار ممارسة سليمة.

- **الثاني:** التنفيذ، حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين.

- **الثالث:** التقييم، حيث يقيم كل فرد عمله وفقا لمعايير المصلحة العامة والأخلاق.

المطلب الثالث: مجالات المسؤولية الاجتماعية

تمارس مؤسسات الأعمال دورا اجتماعيا تجاه أصحاب المصالح أو البيئة والمجتمع وفيما يلي تفصيل لذلك:[1]

1- المسؤولية تجاه أصحاب المصالح: تتمثل في المساهمة في التأمينات الاجتماعية، تأمين سكن للعاملين ووسائل النقل أيضا توفر الأمن الصناعي ونظام لرعاية الصحية.

2- المسؤولية اتجاه العملاء والمستهلكين: تكون من خلال الشفافية والنزاهة بالإضافة الى تقديم منتجات صحية مع توفير بيانات عن المنتج وصلاحيته وعدم الغش مما يؤدي إلى إقناع المستهلك.

****

[1] بن حمي فاطمة، قومي صفية، **دور أخلاقيات الأعمال في تحقيق المسؤولية الاجتماعية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، 2020-2021، ص ص 13-14.

3- المسؤولية تجاه البيئة: تعتبر البيئة جزء لا يتجزأ من المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال للحفاظ على الموارد الطبيعة من التلف فيمكن للمنظمات الأعمال أن تقوم بحماية البيئة من خلال وسائل الحد من التلوث واستخدام تقنيات جيدة ومن الأنشطة البيئية نجد:

- استعمال وسائل متطور لا تؤثر على المحيط والحد من الغازات المنبعثة؛
- الحصول على أساليب بديلة مثل الطاقة الشمسية؛
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

4- المسؤولية اتجاه المجتمع: تشير الى ضرورة الاهتمام بالمجتمع ككل من خلال مختلف الأنشطة الخيرية وأعمال الاحسان وكذا الأخلاقية والثقافية والفنية والتي لها علاقة بالجماعة حيث هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية تستند إلى اعتبارات أخلاقية ترتكز على الأهداف نحو التزامات بعيدة الأمد بما يعزز صورتها في المجتمع.

الشكل (1-2): مجالات المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية اتجاه أصحاب المصالح	**المسؤولية اتجاه العملاء والمستهلكين**
مجالات المسؤولية الاجتماعية	
المسؤولية اتجاه البيئة	**المسؤولية اتجاه المجتمع**

المصدر: بن حمي فاطمة، قومي صفية، **دور أخلاقيات الأعمال في تحقيق المسؤولية الاجتماعية**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار-الجزائر، 2020-2021، ص 14.

المبحث الثالث: تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات

في هذا المبحث سنتناول استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية قياس المسؤولية الاجتماعية وأهم مؤشراتها وعوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: استراتيجيات التعامل مع المسؤولية الاجتماعية

تسعى المؤسسات في قطاع الأعمال إلى تبني المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك اختلاف في طريقة تبني كل مؤسسة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أن كل مؤسسة تتعامل مع المسؤولية الاجتماعية بطريقتها الخاصة، حيث هناك اختلاف في طريقة تعاطي كل مؤسسة للمسؤولية الاجتماعية، وفيما يلي نستعرض أهم استراتيجيات التي تتعامل بها المؤسسات تجاه تبني المسؤولية الاجتماعية:[1]

* **استراتيجية الممانعة أو عدم التبني:** وهنا تهتم المؤسسة بالجانب الاقتصادي دون تبني أي دور اجتماعي، وهنا تسعى المؤسسات إلى تعظيم العائد الاقتصادي.

* **الاستراتيجية الدفاعية:** هنا تقوم المؤسسة بدور اجتماعي محدود وذلك استجابة للمتطلبات القانونية المفروضة من أجل حماية المؤسسة من النقد وبالحد الأدنى.

* **استراتيجية التكيف:** في هذا النمط تتحمل المؤسسة دور اجتماعي أكبر من الاستراتيجيات السابقة، حيث تساهم المؤسسة في الإنفاق على الجوانب المرتبطة بالمتطلبات الاقتصادية والأخلاقية والقانونية، أي أن الدور الاجتماعي للمؤسسة يتجاوز المتطلبات القانونية المفروضة وفي إطار أخلاقي مسؤول.

* **استراتيجية المبادرة التطوعية:** هنا تتبنى المؤسسة دور اجتماعي واسع بحيث تأخذ مصلحة المجتمع وتطلعاته في كل قرارتها.

****

[1] عبد الله مرزق، دبون عبد القادر، **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، أكتوبر 2017، ص 177.

المطلب الثاني: قياس المسؤولية الاجتماعية وأهم مؤشراتها

هناك أربعة مؤشرات أساسية يتم بها تقييم المسؤولية الاجتماعية:[1]

* **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة لعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعيتهم الثقافية والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما الى ذلك.

* **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع لمحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية وهذه تشمل على تكاليف الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.

* **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** ويتضمن تكاليف الأداء التي تهدف الى اسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الاسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

* **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** تشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.

****

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، **دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات**، ص ص 57-58.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية

وحتى تنجح المؤسسات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها هناك العديد من العوامل الرئيسية التي يجب إعدادها وتنظيمها قبل الشروع في إطلاق هذه البرامج وفي مقدمة هذه العوامل ما يلي:[1]

– ضرورة إيمان المؤسسة بقضية المسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها ابتداء من أصحاب المؤسسات، مرورا بمديريها التنفيذيين، وانتهاء بالموظفين حول أهمية هذا الدور، وأنه أمر واجب على كل مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضل به المؤسسة على مجتمعها بل تفتخر به وتعتبره واجبا عليها.

– أن تقوم المؤسسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتباه والقضية الرئيسية التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلا من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.

– أن يصبح هذا النشاط جزءا رئيسيا من أنشطة المؤسسات يتم متابعته من قبل رئيس المؤسسة، كما يتم متابعة النشاط التجاري، وتوضع له المخططات المطلوب تحقيقها تماما كما توضع مخططات المبيعات وغيرها من الأنشطة التجارية.

– يجب على المؤسسة أن تخصص مسؤولا متفرغا كاملا لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة، وأن يكون له دور رئيسي وفعال على مستوى المؤسسة.

– من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات الراغبة في الانطلاق في برامج المسؤولية الاجتماعية، رغبة هذه المؤسسات في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة.

****

[1] حسين عبد المطلب الاسرج، **المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول**، النشرة المصرفية العربية، 2015، ص ص 16-17.

– الحرص على عدم الإعلان عن البرامج إلا بعد انطلاقها، فكثير من البرامج الاجتماعية التي يعلن عنها لا يكتب لها الاستمرار لعدم قدرة المسؤولين عنها على تنفيذها طبقا لما تم الإعلان عنه وهذا قد يساهم في المستقبل في توقف البرنامج.

– الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلا وتعمل على تغطية مصروفتها بنفسها حتى يكتب لها الاستمرار والبقاء، وحتى لا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ المؤسسة في يوم من الأيام الى الاستغناء عنه.

– الحرص على تقديم هذه البرامج بأداء قوي ومتميز وجودة عالية، وكأن هذه البرامج منتج تجاري يجب الاهتمام به والعناية بتقديمه بشكل متميز يساهم فعلا في خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه.

– الحرص على أن تسعى هذه البرامج الاجتماعية على التعاون والتنسيق مع ما هو موجود من برامج وأنشطة مشابهة حتى لا يتم تكرار الجهد وضياع الوقت وصرف المال في برامج قائمة، مع التأكيد على الاحتياج للبرامج الاجتماعية كبير جدا ويحتاج الى آلاف البرامج من المؤسسات.

– كل مؤسسة أو شركة صغيرة أو كبيرة قادرة على أن تقدم شيئا لمجتمعها ولمن حولها وليس المهم حجم البرنامج الذي يقدم بل الأهم أن يتم تقديم شيء يستفيد منه المجتمع مهما كان حجمه.

خلاصة

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات موضوع يصعب لملمة أطرافه، بشكل عام يمكن القول انها مسؤولية مسيري المؤسسة، فتبنيها يرتكز بالدرجة الأولى على قناعة المسيرين وما يتمتع به من سمات مبادرتيه تؤمن بضرورة المساهمة في رقي المجتمع وتطوره وفق ما تمتلكه المؤسسة من موارد وإمكانات.

حيث لم تعد المسؤولية الاجتماعية مناطة بفئة محددة من المؤسسات أو الأفراد بل أضحت محط أنظار الاقتصاديين في العالم كله، وذلك بعد التطور الكبير والتغير الواسع الذي طرأ على السوق من خلال أثرها المتعددة على المجتمع وعلى المؤسسات. ومن مجالات ومحاور المسؤولية الاجتماعية، تنظيم وإدارة الاعمال وفق مبادئ وقواعد أخلاقية، والمشاركة مع الفقراء والطبقات الوسطى وحماية البيئة وتطويرها، وحماية الموارد الأساسية كالمياه والغابات والحياة البرية والتربية وتطوريها، ومكافحة الفساد وتجنبه، والتزام بحقوق الإنسان والعمل والعمال، ومساعدتهم في تحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مثل الادخار والتأمين والرعاية لهم ولعائلاتهم، ومشاركتهم في الأرباح.

الفصل الثاني:

مدخل نظري

للأداء المالي

تمهيد

مصطلح أداء المؤسسات يمكن استخدامه لوصف كيفية تحقيق المؤسسات لأهدافها وأدائها المالي والأعمال والاجتماعي والبيئي والمسؤولية الاجتماعية والمستدامة. ويعد أداء المؤسسات مؤشرا مهما لقياس نجاح المؤسسة وفاعليتها في السوق، حيث يتم تقييم أداء المؤسسة عادة من خلال المقارنة بين النتائج المتوقعة والنتائج المحقق والأهداف المتعلق بها.

كما يعد أداء المؤسسات من أهم المؤشرات لمساهمة هذه المؤسسات في النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للمجتمعات التي تعمل فيها، حيث أصبح الاهتمام بأداء المؤسسات يتزايد من قبل المستهلكين والمستثمرين والمجتمعات والحكومات على حد سواء. لذلك بات من الضروري على المؤسسات تحسين أدائها ومساهمتها الإيجابية في المجتمع، من خلال تبني الممارسات الجيدة والمسؤولية الاجتماعية والمستدامة.

وتعد المسؤولية الاجتماعية جزءًا مهمًا من أداء المؤسسات، وتشمل المسؤولية الاجتماعية التزام المؤسسة بممارسات أخلاقية وقيم إيجابية والتعامل مع الموظفين والموردين والعملاء والمجتمعات المحلية بشكل عادل ومسؤول، بالإضافة إلى التزامها بالتخفيف من تأثيرها البيئي وتحقيق التنمية المستدامة.

كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، لأنه يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم.

وقد قسمنا هذا الفصل الى:

المبحث الأول: ماهية الأداء

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

المبحث الثالث: تقييم وقياس الأداء المالي

المبحث الأول: ماهية الأداء في المؤسسات

إن التطرق إلى أداء المؤسسة الاقتصادية بدراسة نظرية يعد مطلبا ضروريا للإحاطة بجميع جوانبه وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاثة عناصر أساسية هي :مفهوم الأداء أين يتم عرض مجموعة من التعاريف التي تسمح بتوضيح معناه .ثم عرض أنواعه وأخيرا يتم دراسة مختلف العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

يصعب تحديد تعريف ومفهوم دقيق لمصطلح بحيث يتم الاتفاق عليه وخصوصا في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومن بين هذه المصطلحات مصطلح الأداء، حيث يوجد من يستخدم مصطلحات متعددة للدلالة على مصطلح الأداء كالكفاءة، الفعالية، الإنتاجية إلا انه غير صحيح في علوم التسيير والاقتصاد، وللاقتصار على تعريف وحيد يعد غير كاف للإحاطة بمفهوم الأداء.

إن أصل كلمة أداء ينحدر الى اللغة اللاتينية أين توجد كلمة PERFORMARE التي تعني المنح وإعطاء، وبعدها اشتقت اللغة الإنجليزية منها مصطلح PERFORMANCE وأعطتها معنها الخاص والذي تعني به إنجاز، تأدية أو إتمام شيء ما: عمل، نشاط، تنفيذ مهمة...الخ. [1]

وقد قدم **ميلر وبروميلي** تعريفا يتوافق مع أهداف مؤسسات الأعمال حيث عرفا الأداء على أنه: «انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"، وما يلاحظ في هذا التعريف أنه حصر الأداء في كلمتين هما الفعالية والكفاءة. فكثير من الباحثين من أضفى الطابع الاستراتيجي على مفهوم الأداء ببعديه الكفاءة والفعالية، مما أعطى للأداء مفهوم الشامل.[2]

ويرى بعض الباحثين أن تحديد مفهوم الأداء في استمرار وتطور بالإضافة الى ذلك فهو متعدد الأبعاد، وحسب هذا المنظور يتحدد الأداء من خلال أربعة أقطاب، القطب الأول يتعلق بالعميل الذي يفرض على المؤسسة تقديم أفضل ما يمكن أن توفره من السلع والخدمات، من أجل إرضائهم وكسب ثقتهم، القطب الثاني يتمثل في المسيرين الذين يلقى على عاتقهم مسؤولية تحقيق النتائج الجيدة بأفضل استخدام للموارد المتاحة وهذا يضمن استمرارية المؤسسة. أما القطب الثالث فيتمثل في المهنيين أو الموظفين، فهم بحاجة الى استمرارية العمل بدل التوقف، الجو الملائم للقيام بمختلف مهامهم. أما

****

[1] عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التميزي (AFD) خلال الفترة الفترة 2006-2011**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد 2، 2014، ص ص 23-24.

[2] المرجع نفسه، ص 24.

القطب الرابع فهو الدولة التي تريد من المؤسسات مثلا تحقيق نتائج جيدة لرفع حصيلة الضرائب، المساهمة في زيادة الدخل القومي...، والأداء الكلي هو مجموع الأداءات الأربع.[1]

مما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي:" أداء المؤسسة يتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها، الأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا".

المطلب الثاني: مكونات وأنواع الأداء

الفرع الأول: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاثة مكونات رئيسية هي الفعالية، الكفاءة والإنتاجية. أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بين هذه العوامل وتسيرها بشكل جيد وعليه نتطرق لمفهوم هذه العوامل:

1- الفعالية: هي القدرة على البقاء والاستمرارية للمؤسسة ومعدل العائد على الاستثمار بكافة الطرق، أو هي قدرة المؤسسة على تحقيق رضا العاملين والعملاء وتنمية الموارد البشرية بالإضافة الى تحقيق النمو والربحية.[2]

ومنه يرى الباحثون في علم التسيير الى مصطلح الفعالية على أنه أداة من مراقبة التسيير في المؤسسة، وتعتبر الفعالية هي معيار يعكس درجة تحقيق الأهداف المسطرة وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أنه توجد إسهامات كثيرة ومختلفة حاولت تحديد ماهية هذا المصطلح وسنتطرق لتحليل هذا المصطلح:[3]

تعريف الفاعلية حسب فنسنت بوشيه ينظر الكاتب الى الفعالية على انها القدرة على تحقيق النشاط المرتقب والوصول الى النتائج المرتقبة.

تعريف الفعالية: نقصد بالفعالية مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها.

من خلال التعريفين السابقين نستنتج ان الفعالية تعبر عن درجة بلوغ المؤسسة لأهدافها المسطرة مما يدل على المقارنة بين عنصرين وهما الأهداف المخططة التي تسعى المؤسسة الى تحقيقها والاهداف المنجزة فعليا وتقاس بالنسبة التالية:

****

[1] عز الدين قاسمي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة يحي فارس، المدية، 2015/2014، ص04.

[2] علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية -حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999، ص5.

[3] الطاهر زكرياء، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة المدية، 2018-2019، ص ص 31-32.

الفعالية = RP/RM

حيث: RM: قيمة المخرجات الفعلية

RP: قيمة المخرجات المتوقعة

2- الكفاءة: تعريف الكفاءة حسب VICENT PLAUCHET: الكفاءة تعني القدرة على القيام بالعمل المطلوب بتقليل من الإمكانيات والنشاط الكفء وهو النشاط الأقل تكلفة.

وتعرف الكفاءة بأنها انجاز الأعمال بالطريقة الصحيحة، وهي بذلك تشير إلى الطريقة الاقتصادية التي يتم بها انجاز العمليات المتعلقة بالأهداف، وتمثل الى حد بعيد يشبه المخرجات للمدخلات.[1]

كما أن الكفاءة تعني الحصول على الكثير نضير مما هو أقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا، والأرباح في حدودها القصوى، الكفاءة مفهوم يقتصر فقط على استدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، أي انه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المخرجات والمدخلات.[2]

من خلال ما سبق نجد ان الكفاءة تعي كيفية استخدام المؤسسة لمدخلاتها من الموارد مقارنة بمخرجاتها، ويتمثل جوهر الكفاءة في تعظيم الناتج وتدنية التكاليف، وتقاس الكفاءة بالعلاقة التالية:

الكفاءة = MR/RM

حيث: RM المخرجات

MR المدخلات

3- الإنتاجية:

* تعرف الإنتاجية بانها كفاءة استخدام الموارد من ناحية اعتبارها كميات وهي تستعمل لتبين مدى نجاعة المؤسسة في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة.

* كما تعرف وتعتبر الإنتاجية مقياس للكفاءة التي تسمح بها المؤسسة في عملية تحويل المدخلات الى مخرجات وبالتالي هي تعبر عن كمية الإنتاج المنسوبة لعنصر أو عدة عناصر من الإنتاج خلال فترة زمنية محددة.

****

[1] عز الدين قاسمي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص 31.
[2] عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التسويق**، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1995، ص175.

الفرع الثاني: أنواع الأداء

سنقوم بتصنيف حسب المعايير التالية:

1- حسب معيار الوظيفي: وينقسم الى أداء الوظائف الأساسية وهي الإنتاج، الموارد البشرية، التسويق، المالية:[1]

1-1 أداء وظيفة الإنتاج: يتحقق عندما تحقق المؤسسة إنتاجية مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الأخرى من خلال إنتاج منتجات بجودة عالية وتكاليف أقل تسمح لها بالمنافسة، بالإضافة الى تخفيض التعطيلات الناتجة عن توقف الآلات أو التأخر في تلبية الطلابيات.

1-2 أداء الوظيفة المالية: ويتمثل في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي، وبناء هيكل مالي فعال، بالإضافة إلى تحقيق المردودية وتعظيم العائد على الاستثمار باعتباره أحد أهداف المؤسسة، لذا فان البعد المالي للأداء الكلي للمؤسسة يتحقق من خلال تحقق المردودية وتعظيمها، مما طرح فكرة أنهم مستثمرين في المؤسسة أي مساهمين فيها وليسوا مسيرين فقط، وبالتالي يعملون على تعظيم مردوديتها أكثر فأكثر.

1-3 أداء وظيفة الموارد البشرية: وتعتبر وظيفة الموارد البشرية من أهم وأصعب الوظائف، لأن العنصر البشري عنصر متغير يصعب تحديد كفاءته وفعاليته بشكل واضح، وقد يستعين القائمون على أداء العنصر البشري على مؤشرات المستوى العلمي والمهارات الفنية وذلك كون الشخص المناسب في المكان المناسب إلا أنها تبقى جد قاصرة عن إعطاء التقييم الكامل، فالجانب النفسي كالعمل تحت الضغط والتوتر، عوامل لا يمكن إخضاعها للدراسة أو الوصف.

2- حسب معيار الشمولية:

يصنف الأداء حسب هذا المعيار الى الأداء الكلي والأداء الجزئي[2]

2-1 الأداء الكلي: ويتمثل الأداء الكلي للمؤسسة في الإنجازات التي ساهمت في تحقيقها جميع عناصر المؤسسة او وظائفها.

2-2 الأداء الجزئي: ويتحقق الأداء الجزئي للمؤسسة على مستوى الوظائف والأنظمة الفرعية في المؤسسة.

****

[1] محمد سليماني، **الابتكار التسوقي وأثره على المؤسسة**، مذكرة ضكن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة المسلية، 2007، ص117.

[2] مسكين ريم، **دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة المدية، 2021-2022، ص 31.

3- حسب معيار لمصدر:

ينقسم أداء المؤسسة بشكل عام تبعا لهذا المعيار إلى نوعين أداء داخلي وأداء خارجي: [1]

3-1 الأداء الداخلي: ويطلق عليه أيضا اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تمتلكه المؤسسة من مواردها وينتج من التوليفة التالية:[2]

- **الأداء البشري:** وهو أداء أفراد المؤسسة الذين يمكن اعتبارهم مورد استراتيجي قادرا على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسير مهاراتهم.

- **الأداء التقني:** ويتمثل في قدرة المؤسسة على استعمال استثماراتها بشكل عام فالأداء الداخلي للمؤسسة هو الناتج عن الاستغلال الأمثل لمختلف مواردها البشرية، التقنية والمالية ومن خلال دمج هذه الموارد نتحصل على أداء داخلي للمؤسسة.

3-2 الأداء الخارجي

وهو الأداء الناتج عن التغيرات التي تسبب في إحداثها المحيط الخارجي للمؤسسة، فهو ينتج عن المحيط الخارجي للمؤسسة[3]، وبالتالي فإن المؤسسة لا يمكنها التحكم في هذا الأداء، حيث قد يظهر هذا الأداء في نتائج جيدة تتحصل عليها المؤسسة، على سبيل المثال قد يزيد رقم أعمال المؤسسة بسبب تزايد المبيعات الناتج عن تحسن الأوضاع الاقتصادية أو نتيجة إعانات تحفيزية من طرف الدولة حيث أن هذه التغيرات قد تنعكس على الأداء إيجابا أو سلبا وبالتالي يجب على المؤسسة قياس وتحليل هذا الأداء لأنه يمكن أن يشكل تهديدا لها فهي لا تتحكم فيه كما الحال بالنسبة للأداء الداخلي.

4- حسب معيار الطبيعة

تمارس المؤسسة عادة نشاطها في مجالات أداء مختلفة منها الأداء السياسي، الأداء الاقتصادي، الأداء الاجتماعي والأداء التقني ويمكن ايجازها فيما يلي:[4]

4-1 الأداء السياسي: وهو يعبر عن محاولات المؤسسة للتأثير على النظام السياسي الذي نتواجد فيه وفقا للقوانين والتشريعات المفروضة عليها لاستخدام امتياز لصالحها يدعم تحقيق أهدافها.

****

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستر، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2001-2002، ص17.

[2] المرجع نفسه، ص18.

[3] كوثر بوغابة، **الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة لينداغاز الجزائر**، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2001-2002، ص11.

[4] عبد المليك مزهود، **الأداء بين الكفاءة والفعالية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001، ص88.

4-2 الأداء الاقتصادي: يقترن بوجود أهداف اقتصادية تسعى المؤسسة لبلوغها والمتجسدة في الفوائض التي تحققها جراء تعظيم نتيجتها مع تخفيض مستوى استخدام مواردها.

4-3 الأداء الاجتماعي: وهو مرتبط بالأداء الاقتصادي الذي يرافقه التزام اجتماعي داخلي وخارجي نتيجة ممارسة المؤسسة في المحيط الذي تنشط فيه.

4-4 الأداء التقني: وهو يمثل قدرة التجهيزات التقنية على القيام بمهامها على أحسن حال، لذا تسعى المؤسسة دائما لاستخدام تجهيزات حديثة مواكبة للتطور التكنولوجي وذلك بتكييف برامج تكوين الأفراد وتشجيع البحوث العلمية والاهتمام بقسم الصيانة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء

إن تعدد العوامل المؤثرة في أداء المؤسسات الاقتصادية جعل مهمة تحديدها بدقة والاتفاق عليها من طرف الباحثين أمرا صعبا للغاية، وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بتحديد مقدار التأثير وكثافته، وفضلا عن كثافتها في التأثير في الأداء فهي مترابطة فيما بينها، أي أنها تشكل دوال فيما بينها، وكل التعقيدات السابقة تمخضت عنها عدة تصنيفات للعوامل المؤثرة في الأداء. فقد صنفها الدكتور علي السلمي إلى مجموعتين هما :مجموعة العوامل التقنية والتكنولوجية ومجموعة العوامل البشرية المتمثلة أساسا في المعرفة، التعلم، الخبرة، التدريب، المهارة، القدرة الشخصية، التكوين النفسي، ظروف العمل، حاجات ورغبات الأفراد. كما صنف البروفيسور **كوكوليكا** العوامل المؤثرة في الأداء إلى مجموعتين: هما مجموعة العوامل الموضوعية وتشمل العوامل الاجتماعية والعوامل الفنية، ومجموعة العوامل الذاتية المتمثلة في العوامل التنظيمية.[1]

أما البروفسور **آر- إيه- ثيبتارت** فيرى بأن العوامل الأساسية المؤثرة في الأداء هي :التحفيز، المهارات، مستوى العمل والممارسات. ويصنف بعض الباحثين العوامل المؤثرة إلى عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة والمتمثلة في متغيرات المحيط الخارجي للمؤسسة، وعوامل خاضعة لتحكم المؤسسة تتمثل في العوامل التقنية والعوامل البشرية.[2]

إلا أنه سيتم تقسم هذه العوامل في هذا البحث الى العوامل الداخلية والخارجية:

1- العوامل الداخلية: تتمثل العوامل الداخلية في مختلف المتغيرات الناتجة من تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية التي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويبث فيها تغيرات تسمح بزيادة

****

[1] عز الدين قاسمي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص 11.
[2] المرجع نفسه، ص12.

آثارها الإيجابية والتقليل من أثارها السلبية[1]، ومن ابرز هذه العوامل أو المتغيرات التي تخضع لسيطرة المؤسسة ما يلي:

- **عوامل تقنية:** وهي مختلف القوى والمتغيرات التي ترتبط بالجانب التقني في المؤسسة وتنظم على الخصوص ما يلي:[2]

* سواء المستخدمة في الوظائف الفعلية أو المستخدمة في معالجة المعلومات؛

* نسبة الاعتماد على الآلات بالمقارنة مع عدد العمال؛

* تصميم المؤسسة من حيث المخازن، الورشات، التجهيزات والآلات؛

* نوعية المنتوج وشكله ومدى مناسبة التغليف له؛

* التوافق بين منتجات المؤسسة ورغبات طالبيها؛

* التناسب بين طاقتي التخزين والإنتاج في المؤسسة؛

* نوعية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج؛

* مستوى الأسعار.

- **العوامل التنظيمية:** وهي الإطار الرسمي الذي يحدد درجة التخفيض وتقسيم العمل بين الوحدات والافراد، وعدد المجموعات الوظيفية وكذا عدد المستويات الإدارية، ولمن يتبع كل شخص ومن هم الأشخاص الذين يتبعون له، وما هي سلطات ومسؤوليات كل منهم، وكيف يتم التنسيق بين وحداتهم وأقسامهم[3].

- **العوامل البشرية:** وهي مختلف القوى والعوامل التي تؤثر على استخدام الموارد البشرية في المؤسسة، وتنظم على الخصوص ما يلي:

- هيكل القوى العاملة، نظام الاختبار والتعيين، التدريب والتأهيل والتنمية، نظام الأجور والمكافآت؛

- نظم تقييم الأداء.

2- العوامل الخارجية

يقصد بالعوامل الخارجية مجموعة التغيرات والقيود والمواقف التي هي بمنأى على رقابة المؤسسة وتتكون من مجموعة من العوامل وهي[4]:

****

[1] بريش السعيد ويحياوي نعيمة، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي لدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحوكمات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011، ص298.

[2] عبد المليك مزهود، **الأداء بين الكفاءة والفعالية مفهوم وتقييم**، مرجع سابق، ص 94.

[3] بريش السعيد ويحياوي نعيمة، **أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها**، مرجع سابق، ص298.

[4] زوهير ثابت، **كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين**، دار النهضة العربية، مصر، 2001، ص 15.

- **البيئة الاجتماعية والثقافية:** يتأثر الأداء داخل المؤسسة بالعديد من العوامل الاجتماعية والثقافية، وذلك ناتج عن الارتباط الوثيق بين المؤسسة والمجتمع، وبين الأفراد داخل المؤسسة سواء كانوا عمال، مسيرين أو مدراء ... والمجتمع، ومن بين هذه العوامل نجد العادات والتقاليد الموروثة، العرف وأمور الدين، المستوى التعليمي، نسبة الأمية، النظر إلى مدى تقدير الأفراد للتعليم ورغبتهم في الحصول عليه، التدريب وأنواع برامج التعليم الفني والمهني المتوفرة في المجتمع الذي تنشط فيه المؤسسة.

- **البيئة السياسية والقانونية:** كما تتأثر أي مؤسسة بالبيئة السياسية والقانونية مثل طبيعة النظام السياسي في البلد الذي تتواجد به المؤسسة ومدى الاستقرار السياسي، مرونة القوانين والتشريعات حيث يعتبر هذا العامل مهم جدا بالنسبة للمؤسسة وذلك بسهولة أو صعوبة التعاملات بين المؤسسة ومحيطها كالتعامل مع مصلحة الضرائب، كما يتأثر أداء المؤسسة بالسياسات الخارجية المتبعة من قبل الدولة والعلاقات الدولية ونوعيتها.

- **البيئة الاقتصادية:** للبيئة الاقتصادية تأثير مهم ومباشر على أداء المؤسسة وذلك عن طريق الاطار العام لاقتصاد الدولة وذلك إما يكبح نشاط المؤسسة أو تركها حرة، كذلك الاستقرار الاقتصادي يؤدي دور كبير في التأثير على أداء المؤسسة، أما من جانبي سلوك (الأنظمة البنكية) والسياسات التشريعية على نشاطها (البنوك)، الأسواق المالية ومدى وجودها فهنا يكون التأثير على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة لأن البنوك والأسواق المالية تعد المصادر الرئيسية في عملية تمويل المؤسسات الاقتصادية وهنا ينعكس مباشرة على مردودية المؤسسة وذلك يؤثر على أدائها.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أهم عوامل نجاح واستمرارية المؤسسات الاقتصادية، لأنه من المقومات الرئيسة للمؤسسات حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء الفعلي لأنشطة المؤسسات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سابقا.

لفهم أعمق للأداء المالي سنتطرق في هذا المبحث الى مفهم الأداء المالي وأهميته ومعايير الأداء المالي وبعدها خطوات تقييم الأداء المالي.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي وأهميته

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي

توجد عدة تعاريف للأداء المالي حسب كل منظور، ويعود تباين هذه التعاريف إلى اختلاف الباحثين حول تحديد الوظيفة المالية، من هذه التعاريف ما نوضحه في الآتي:

– يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يرتكز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر عن أداء المؤسسات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي يساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم؛[1]

– الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مالية وموارد معنوية افضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة؛[2]

– الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل القصير من أجل تشكيل ثروة؛[3]

– يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية:[4]

* العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛
* أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛
* مدى تغطية مستوى النشاط للمصارف العامة؛
* مدى مساهمة نمو المؤسسة في انجاز السياسات المالية وتحقيق فوائض وأرباح.

– يعرف **ميلر وديس** الأداء المالي بأنه: "تعبير عن نشاطات الأعمال باستخدام مقاييس مالية، وأنه الأداة الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة المختلفة".[5]

– يعرف الأداء المالي بمدى قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها العسر المالي أو ظاهرة الإفلاس، بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة على تصدي للصعاب والمخاطر المالية.[6]

****

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص45.

[2] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2008-2009، ص 77.

[3] دادان عبد الغني وكماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، مؤتمر علمي دولي ثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، ص304.

[4] دادان عبد الغني، **قراءة في الأداء المالي والقمية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2006/04، ص ص 41-42.

[5] جاسم محمد فاطمة، **أثر تكلفة الجودة في تحسين الأداء المالي (دراسة حالة)**، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 2008/20، ص91.

[6] بوزار السعيدي أسماء، **أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011-2012، ص 40.

– الأداء المالي هو تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء.[1]

الفرع الثاني: أهمية الأداء المالي

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف الى تقويم الأداء للمؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين.[2]

تنبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أداء المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح إجراءاها وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسات واستثماراتها للأهداف العامة للمؤسسات والمساهمة في اتخاذ القرارات للحفاظ على استمرارية، البقاء والمنافسة.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقى الضوء على الجوانب الآتية:

* تقييم ربحية المؤسسة؛
* تقييم سيولة المؤسسة؛
* تقييم تطور نشاط المؤسسة؛
* تقييم مديونية المؤسسة؛
* تقييم تطور توزيعات المؤسسة؛
* تقييم تطور حجم المؤسسة.

المطلب الثاني: معايير الأداء المالي

إن التوصل الى رقم معين لا يعني شيء للمحللين الماليين ما لم تتم مقارنته بغيره من الأرقام لمعرفة الموقف المالي للمؤسسة وهناك عدة معايير للمقارنة أشار إليها عدد من الكتاب وهي كما يأتي:[3]

****

[1] شنوف حمزة، **أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)**، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012، ص 17.

[2] علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، **حوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص ص 47-46.

[3] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، الجزائر، 2009، ص133.

1- المعايير التاريخية

تعتمد هده المعايير على مجموعة من المؤثرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية، فمثال تتم مقارنة مدى تطور هذه النسب للأحسن أو الأسوأ، أو يمكن هذا المعيار المحلل المالي الداخلي من حساب النسب المالية وأهمية هذا المعيار تستمد من فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان الوضع المالي الحالي بمقارنة السنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من الإدارة العليا أفضل عما تقدم من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية.

ب- المعايير القطاعية (الصناعية)

تشيد هذه المعايير الى معدل أداء مجموعة من المؤسسات في القطاع الواحد، أي مقارنة السنة المالية للمؤسسة بالسنة المالية للمؤسسات المساوية لها في حجم وفي طبيعة النشاط ويستفاد منها في عملية التحليل لأنها مستمدة من القطاع نفسه.

ج- المعايير المطلقة

وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير الى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين جميع المؤسسات وتقاس بها التقلبات الواقعية، ورغم اتفاق الكثير من الماليين على عدم قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية مثل نسب التداول.

د- المعايير المستهدفة

هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالبيانات والاستراتيجيات والموازنات وكذلك الخطط التي تقوم المؤسسات بإعدادها، أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد منها في تحديد الانحرافات من أجل أن تستطيع المؤسسات بعد ذلك اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها.

المطلب الثالث: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:[1]

1- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛

****

[1] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثاره على عوائد أسهم الشركات**، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 51-52.

2- احتساب مقاييس مختلف لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

3- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛

4- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

المبحث الثالث: تقييم وقياس الأداء المالي

تعد عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تساعد المؤسسة في التعرف على كفاءة وفعالية أدائها المالي والكشف عن الانحرافات الموجودة فيه وتصحيحها، مما يساهم بشكل ملحوظ في عملية تحسينه وبالتالي يضمن لها البقاء والنمو، ولذا سنحاول في هذا المبحث أن نتناول تقييم الأداء المالي باستخدام التوازن المالي وكذا النسب المالية والتطرق الى قياس وتقييم الأداء الاجتماعي.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام التوازن المالي

التوازن المالي هو الحالة التي يظل فيها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، كذلك يحقق معا اليسر المالي والسيولة للمؤسسة. كما يمثل أيضا في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به عبر الفترة المالية، ويستوجب التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بين استخدامات الأموال ومصادرها.[1]

وتكمن أهمية بلوغ هدف التوازن المالي:[2]

* يسمح بتأمين تمويل احتياجات الاستثمار الثابت الجاري الدائم بأموال طويلة الأجل؛
* ضمان لسداد الديون في الأجل القصير؛
* يؤدي تحقيقه المتكافئ إلى تخفيف الخطر المالي.

****

[1] فرحات السعيد جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص247.

[2] المرجع نفسه، ص259.

الفرع الأول: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي من منظور مالي

تتمثل قاعدة التوازن المالي في أن الموارد المستخدمة لتمويل أصل أو استعمال ما (استثمارات، مخزون، حقوق) يجب أن يبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة من الزمن على الأقل مساوية لفترة تلك الأصل وأهم مؤشراتها:

1- رأس المال العامل (FR): يعتبر رأس المال العامل من بين المؤشرات التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي وهناك من يطلق عليها هامش أمان المؤسسة.[1]

ويعبر رأس المال العامل عن جزء من الأموال المتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة والذي يستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة.[2]

فحسب هذه القاعدة يتبين أن المؤسسة التي ترغب في تحقيق حد أدنى للتوازن المالي يجب أن تمول أصولها الثابتة بأموال دائمة، أما الأصول المتداولة فيجب أن تمول بأموال قصيرة الأجل أي أقل من سنة.

ويتم حساب رأس المال العامل بطريقتين[3]:

* **الطريقة الأولى** :رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

=(الأموال الخاصة + الديون الطويلة)–الأصول الثابتة

* **الطريقة الثانية** :رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون القصيرة الأجل

=(المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة)– الديون قصيرة الأجل.

هناك ثلاث حالات لهذا المؤشر:

* **الحالة الأولى** :رأس المال العامل (موجب) الأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان و هو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في التوازن المالي للمؤسسة؛

* **الحالة الثانية** :رأس المال العامل(معدوم) الأصول المتداولة تساوي القروض قصيرة الأجل، أي دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث؛

****

[1] مبارك لسلوس، **التسيير المالي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002، ص31.

[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، مرجع سابق الذكر، ص49.

[3] المرجع نفسه، ص49.

* **الحالة الثالثة** :رأس المال العامل (سالب) الأصول المتداولة أقل من القروض قصيرة الأجل، في هذه الوضعية تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.[1]

2- احتياجات رأس المال العامل: يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطا شديدا بدورة الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، حيث تتمثل دورة الاستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عمليه شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظة تحصيل المؤسسة نقدا مالها من حقوق على عملائها، وأثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي :التخزين، الإنتاج، البيع، الفترة الزمنية المنحصرة بين لحظة الشراء ولحظة التحصيل النقدي تمثل احتياج التمويل أو احتياج الاستغلال الذي قد يطول وقد يقصر وهذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة.

أما الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة شراء المواد ولحظة تسديد ديون الموردين تمثل موارد التمويل أو موارد الاستغلال، ومقارنة الموردين يكشف لنا احتياج المؤسسة للرأس المال العامل أم لا.

يتمثل احتياج رأس المال العامل(BFR) في الجزء من احتياج التمويل الناجم عن الأصول المتداولة باستثناء القيم الجاهزة(المخزون والقيم محققة)غير مغطى بالديون قصيرة الأجل(موارد الدورة).[2]

يمكن حساب رأس المال العامل من خلال طريقتين :طريقة دراسة الميزانية وطريقة رأس المال العامل المعياري أو كما يسميها البعض طريقة الخبراء المحاسبين بفرنسا.

2-1 طريقة دراسة الميزانية: بهذه الطريقة يتمثل احتياج رأس مال العامل في الفرق بين الأصول المتداولة عدا الخزينة والديون قصيرة الأجل عدا السلفات المصرفية.[3]

نلاحظ أن الخزينة لم تؤخذ بعين الاعتبار، وهذا لعدم الإمكان اعتبارها احتياجا للدورة، وكذلك السلفات المصرفية وهذا لطبيعتها، لأنها في الغالب تكون في شكل ديون سائلة لفترة قصيرة جدا تمنح للمؤسسة في آخر الدورة للتسوية.

احتياج رأس المال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة

= (قيم الاستغلال + قيم محققة) - (ديون قصيرة الآجل - السلفات المصرفية)

****

[1] الياس بن ساسي ويوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية)**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 69.
[2] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة**، مرجع سابق الذكر، ص52.
[3] ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الآفاق، الجزائر، 1991، ص25.

3- طريقة رأس مال العامل المعياري: وضعت هذه الطريقة من طرف خبراء المحاسبة بفرنسا، وتسمى أيضا بالطريقة المعيارية، وتقدم هذه الطريقة نتائج أدق من نتائج طريقة دراسة الميزانية، والأساس الذي تبنى عليه هذه الطريقة هو وجود فوارق زمنية بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة من النقدية، وليس كل تدفق له علاقة مع الخزينة يؤخذ بعين الاعتبار لكن تدفقات الخزينة المعنية هي تلك التي في علاقة مع عناصر احتياج رأس مال العامل، وتتمثل هذه العناصر بصفة عامة في البضاعة، المواد الأولية، المنتجات التامة، المنتجات نصف مصنعة، العملاء و أوراق القبض، الموردون و أوراق الدفع.

وحسب هذه الطريقة يجب حساب نسبتين لكل عنصر من عناصر احتياج رأس مال العامل وهما:

* نسبة مدة دوران أو مدة تسديد، معبر عنهما بالأيام.
* معامل ترجيح الذي يعبر عنه بنسبة كل عنصر إلى رقم الأعمال خارج الرسم.

كتقييم لهذه الطريقة فهي طريقة تعطي نتائج دقيقة اعتمادا على قيم متوسطة، أما ما يعاب عليها هو عدم إمكان تطبيقها في المؤسسات ذات النشاط الموسمي، فالطريقة تفترض انتظام النشاط.[1]

4- الخزينة :لقد عرف مجلس خبراء المحاسبة والمحاسبين المعتمدين بفرنسا الخزينة على أنها الفرق بين الأصول ذات السيولة الفورية والديون ذات الاستحقاقية الحالية، أي أن كل عنصر من الأصول سيتحول إلى سيولة فهو عنصر إيجابي في الخزينة، وأي عنصر من الديون بلغ تاريخ استحقاقه فهو يمثل عنصر سلبي لها.[2]

حسب التعريف فإن الأصول ذات السيولة الفورية في الميزانية المالية تتمثل في القيم الجاهزة أما الديون ذات الاستحقاقية الحالية فتتمثل في السلفات المصرفية، إذن فالخزينة تحسب بالعلاقة التالية:

الخزينة = القيم الجاهزة – السلفات المصرفية

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي من منظور وظيفي

1- رأس المال العامل الوظيفي : FRNG ويسمى أيضا رأس المال العامل الصافي الإجمالي وهو مؤشر يتم حسابه انطلاقا من الميزانية الوظيفية، و يمكن تعريفه بأنه :"فائض الموارد الدائمة

****

[1] مريخي عبد الرزاق، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2009، ص82.

[2] عز الدين قاسمي، **تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق الذكر، ص39.

المخصصة لتمويل جزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال " ، ويمثل الفائض من الموارد الثابتة بعد تغطية الاستخدامات الثابتة ويعبر عنه بالعلاقة التالية:[1]

رأس المال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة – الاستخدامات الثابتة

2- احتياجات رأس المال العامل :تحسب بنفس طريقة المنظور المالي وتأخذ نفس التفسير، غير أن هذا الاحتياج يضم عنصرين هما :احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) واحتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE)، النوع الأول مرتبط بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة أي يرتبط مباشرة بالنشاط العادي، أما النوع الثاني فهو استثنائي غير متكرر لا يرتبط بالنشاط العادي للمؤسسة.

وبعلاقة رياضية يمكن التعبير عن الاحتياج من رأس المال العامل كما يلي:

احتياج رأس المال العامل (BFR) = احتياج رأس المال العامل للاستغلال(BFRE) +احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRHE).

احتياج رأس المال العامل للاستغلال (BFRE) = قيم الاستغلال+قيم غير جاهزة – ديون قصيرة الاجل.

احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال(BFRHE) = استخدامات خارج الاستغلال- موارد خارج الاستغلال.

المطلب الثاني: تحليل الأداء المالي باستخدام النسب المالية

تهدف النسب المالية المستخرجة من البيانات المالية الى توفير معلومات مهمة ومعبرة عن السيولة والربحية والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، حيث ان أصحاب الديون يهتمون بنسب السيولة التي تبين قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات هذا من ناحية، أما الناحية الأخرى فإن حامل الأسهم والمستثمرين يهتمون بنسب الربحية، أما إدارة المؤسسة فتهتم بأنشطة المؤسسة، ويهتم أصحاب الديون أيضا بنسب المديونية لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، ويهتم المستثمرون بنسب التوزيعات لمعرفة سياسة المؤسسة في عملية التوزيع.

وسنتطرق الى النسب التاليةّ: [2]

****

[1] لزعر محمد سامي، **التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2012 ، ص91.

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، مرجع سابق الذكر، ص ص 60-72.

أولا: نسب الربحية

تعرف الربحية على أنها النسب التي تقيس كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد استغلالا أمثل لتحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي، ويؤكد مدى قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي.

وهناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس نسب الربحية، حيث من أشهر النسب المستخدمة معدل العائد على الاستثمار الذي يقيس قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها من معدات ومباني، وأراض ومخزون وتعبر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المؤسسة وتحسن هذه النسبة تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة المؤسسات، ونسب أخرى نسب هامش صافي الربح التي تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات، أما نسبة العائد على الأموال المستثمرة التي تعبر عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة، وكلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أموال الملاك لتحقيق عائد مرض لهم، وهذه النسبة من أهم النسب المالية في أسواق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد وان ارتفاع ربحية السهم الواحد يساهم في تعظيم القيمة السوقية للسهم في السوق.

ثانيا: نسب السيولة

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل الى نقد جاهز دون خسائر.

وهناك مقاييس متعددة ومختلفة لقياس السيولة، حيث من أشهر النسب المستخدمة نسبة التداول والتي تعبر عن عدد المرات التي تغطي فيها الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وتشير زيادة هذه النسبة الى مقدرة المؤسسات على سداد التزاماتها، أما إذا كانت الأصول المتداولة أقل بكثير من الخصوم المتداولة فان هذا يبين ان هذه المؤسسة ستواجه مشاكل في سداد التزاماتها، وهذه النسبة مثل النسب الأخرى ليست ذات دلالة للمستفيد منها على مستوى المشروع وانما تؤخذ مقارنة مع المشاريع المماثلة في حجم النشاط.

ثالثا: نسب النشاط

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وهي مقياس مهم لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام المصادر المالية المتاحة، وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسات المؤسسات في استراد الديون وسياستها في التخزين وإدارة الموجودات، وينصب الاهتمام هنا حول كيفية استخدام المؤسسات لموجودتها (الثابتة والمتداولة) بكفاءة لتعظيم المبيعات والأرباح، حيث من وجهة نظر مالية بحتة ان السبب الوحيد للاستثمار في الأصول هو تعظيم قيمة الاعمال.

ومن أهم النسب المستخدمة معدل دوران حقوق الملكية حيث زيادة هذا المعدل تعني الزيادة في التجارة عن الحد الأمثل الذي يتحمله الهيكل الإنتاجي للمؤسسة، أما النقص في هذا المعدل فيعني النقص عن الحد الأمثل الذي يعرض المؤسسة الى مخاطر الفشل المالي، ويمكن تحديد لحجم الأمثل على أساس المتوسط العام للصناعة.

رابعا: نسب الرافعة المالية

هي النسب التي تقيس مدى اعتماد المؤسسات في التمويل على مصادر خارجية، وتهتم إدارة المؤسسات في معرفة أثر المديونية في هيكل تمويل الاستثمارات، حيث ينصب الاهتمام هنا حول تعزيز نظرة الدائنين الى حقوق الملكية أو الى الأموال التي يوفرها الملاك من أنها توفر لهم حد الأمان لتسديد ما بذمة المؤسسة عند الاستحقاق.

حيث أن من أهم نسب الرافعة المالية نسبتي الاقتراض والاقتراض الى حقوق المساهمين، حيث أن نسبة الاقتراض تبين مدى استخدام المؤسسة المساهمة للديون في تمويل الاستثمارات وقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية تغطية إجمالي الالتزامات باستخدام اجمالي الأصول وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك أفضل من وجهة نظر المستثمرين الخارجيين والمقترضين.

خامسا: نسب خاصة بتوزيع الأرباح

هي النسب التي تبين سياسة المؤسسات بتوزيع الأرباح وفرص نمو هذه الأرباح في المستقبل، أي أن هذه النسب تقييس ما يحققه السهم من أرباح وتستعمل هذه النسب على نطاق السوق ككل لقياس ربحية الاستثمار في الأسهم، كما وتقيس هذه النسب نصيب السهم من الأرباح، وتمثل نسبة ما

يستلمه المستثمر من أرباح موزعة لكل سهم من أسهم محفظته، وبذلك يمثل نسبة التدفقات النقدية التي يحصل عليها المستثمر من استثماراته.

ومن أهم النسب المدرجة تحت نسب التوزيعات معدل الربح الموزع للسهم ونسبة التوزيع التي توضح سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، حيث ان هذه النسبة تساعد المستثمر في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرار المناسب للاستثمار، أي ان نظرية سياسة توزيع الأرباح لها أثرها على الأسهم وخصوصا تأثيرها على القيمة السوقية للأسهم.

سادسا: حجم المؤسسة

يرتبط حجم المؤسسة بالعديد من المواضيع المالية والاقتصادية والإدارية والمحاسبية ولهذا يعبر على درجة عالية من الأهمية إلا أنه لا يوجد هنالك مقياس متفق عليه لتمثيل حجم المؤسسة.

المطلب الثالث: قياس وتقييم الأداء الاجتماعي

لقد تحدث الكثير من الباحثين عن علاقة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وأدائها المالي، حيث أكد البعض على إيجابية هذه العلاقة، ودعوا الى تبني هذه المسؤولية، بينما حثت مجموعة أخرى على الاستغناء عن المسؤولية الاجتماعية واعتبرتها تكلفة إضافية تؤثر سلبا على ادائها المالي، كما انهم قد وضعوا عدة مؤشرات لقياس تكاليف هذه المسؤولية.

1- قياس الأداء الاجتماعي تتعدد مؤشرات قياس الأداء الاجتماعي بتعدد الجهات المستفيدة من الأنشطة الاجتماعية ويمكن حصر اهم هذه المؤشرات في أربع مؤشرات وهي:[1]

1-1 مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة

ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعمال بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية، أو نوع أو طبيعة عملهم، وتلتزم المؤسسة بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق ولاء العمال وانتمائهم، كالاهتمام بحالتهم الصحية، تدريبهم (تحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم عند التقاعد...).

****

[1] احمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، **المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مرية**، بحث مقدم للمشاركة في مسابقة بحثية حول موضوع المسؤولية الاجتماعية، مصر، 2010، ص16.

1-2 مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة

ويشمل كافة التكاليف المضحى بها لحماية أفراد المجتمع، والمحيط الذي تعمل فيه، حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة، والمتولدة عن الأنشطة الصناعية للمؤسسة، وتشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء، البيئة البحرية، المزروعات، الماء...

1-3 مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع

ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف المؤسسة من خلالها إلى خدمة المجتمع من خلال المساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية، ثم تكاليف مساهمتها في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

1-4 مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج

ويشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصب في خدمة المستهلك، حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة المنتوج تكاليف البحث والتطوير تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع، وتطوير العمال وغيرها من الخدمات التي تحقق رضا المستهلك.

ويتم قياس المساهمات الاجتماعية للمؤسسة باستخدام العلاقات الآتية:[1]

قياس مكافأة القوى العاملة: وهذا من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بالعمال في مختلف المجالات الاجتماعية.

$$\text{معامل قياس مدى مكافأة العمال} = \frac{\text{الأجور الممنوحة + المزايا المدفوعة}}{\text{متوسط الاجر للعامل}} \times \text{عدد العمال}$$

قياس مدى مساهمة المؤسسة في حل بعض المشاكل الاجتماعية: مثل توفير السكن للعمال ووسائل النقل...

$$\text{مساهمة المؤسسة} = \frac{\text{عدد العمال المشمولين بالسكن والنقل}}{\text{متوسط الاجر للعامل}}$$

****

[1] سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص201.

قياس مدى مساهمة المؤسسة في الجوانب الفنية للعاملين فيها:

$$\text{مساهمة المؤسسة في التطوير الفني} = \frac{\text{تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتكوين}}{\text{اجمالي الأجور المدفوعة للعمال}}$$

قياس مدى مساهمة المؤسسة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية: للبيئة والمحيط وللمجتمع بشكل عام في المنطقة.

$$\text{مساهمة المؤسسة} = \frac{\text{تكلفة المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية}}{\text{اجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة}}$$

قياس مدى مساهمة المؤسسة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة

$$\text{مساهمة المؤسسة} = \frac{\text{اجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة}}{\text{اجمالي ميزانية الأبحاث}}$$

قياس مدى مساهمة المؤسسة في توفير الامن الصناعي للعاملين

$$\text{مساهمة المؤسسة} = \frac{\text{عدد الحوادث التي تقع في السنة}}{\text{عدد ساعات العمل الفعلية في السنة}}$$

قياس مدى مساهمة المؤسسة في استقرار العمل في محيطها:

ان معدل دوران العاملين ليس مجرد معدل للتنبؤ بحركة العاملين داخل المؤسسة، بل هو أيضا مقياس يوضح مدى ارتفاع معنويات العاملين أو انخفاضها داخل المؤسسة وبالتالي تحديد أثر ذلك على المؤسسة، ولقد بينت العديد من الدراسات أن لدوران العاملين أثر إيجابي أو سلبي على المؤسسة.

متوسط عدد العاملين تاركي العمل خلال فترة معينة

معدل دوران العاملين[1] = ----------

متوسط عدد الافراد المعنين خلال المدة نفسها

قياس مدى مساهمة المؤسسة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة:

تكلفة المساهمة للمنطقة المعينة

مساهمة المؤسسة = ----------

اجمالي تكاليف مساهمة المؤسسة في المنطقة

قياس مدى استغلال المؤسسة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة:

تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة

مساهمة المؤسسة = ----------

تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو المنطقة الكلية

قياس مدى مساهمة المؤسسة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتوج:

تكاليف الدراسات والأبحاث التطويرية

مساهمة المؤسسة = ----------

تكاليف الإنتاج الاجمالية

قياس مساهمة المؤسسة في توظيف المعوقين:

غالبا ما تقل إنتاجية العامل من ذوي الهمم عن إنتاجية العامل العادي، مما يجعل المؤسسة تتحمل تكاليف إضافية نتيجة قبول توظيف هذا النوع من العمال، ويمكن قياس هذه المساهمة من خلال العلاقة التالية:

إنتاجية العمال العاديين – إنتاجية العمال ذوي الهمم

مساهمة المؤسسة = ----------X اجمالي أجور العمال ذوي الهمم

إنتاجية العمال ذوي الهمم

****

[1] الحميدي محمد المطيري، **أثر العاملين على الأداء المالي دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الكويتية**، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن، ص18.

خلاصة

أضحى الأداء المالي محورا أساسيا وفعالا للنمو والاستمرارية، فهو آلية تمكن من نجاح المؤسسة في الاستخدام الأمثل للوسائل المالية المتاحة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة، لذا يتوجب تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية لإعطاء الصورة الحقيقية لها، باعتباره أداة رقابية فعالة تعتمد عليها المؤسسات في دراسة وتحليل مركزها المالي وربحية أموالها، وكذا الكشف عن مواطن القوة والضعف، وهو ما يسمح لها باستغلال مواطن القوة لتدعيمها، ومحاولة معالجة نقاط الضعف باتخاذ القرارات الصحيحة المناسبة، وبالتالي تحسين الأداء المالي، وعليه بات من الضروري أن تعتمده كل المؤسسات مهما كان حجمها وطبيعة نشاطها.

ويعتبر تبني المسؤولية الاجتماعية نقطة إيجابية تحسن من ربحية المؤسسة الاقتصادية وأدائها الاجتماعي على حد سواء، لكن هذا عند مستويات محدد لأنه إذا زادت التكاليف فوق الحد الذي تتحمله المؤسسة قد يكلف المؤسسة خسارة وبالتالي اضعاف قدرتها المالية.

الفصل التطبيقي:

دراسة حالة

شركة سونطراك

الفترة 2017-

2021

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين الى الجانب النظري لكل من المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي وذلك من خلال التعرف على ماهية المسؤولية الاجتماعية وكذا أهم المؤشرات لقياسها وماهية الأداء المالي فقد تم إسقاط الضوء على شركة سوناطراك بحيث تم التركيز على دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وقد تم الاعتماد في هذا الفصل على دراسة القوائم المالية وكذا مختلف التقارير السنوية.

وسوف نحاول دراسة العلاقة بين متغيري الدراسة المتمثلين في المسؤولية الاجتماعية كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع، من خلال تحليل الوضعية المالية وعدد الجمل المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية لشركة سوناطراك بالاعتماد على القوائم المالية وتقارير المسؤولية الاجتماعية المنشورة على موقعه من أجل تبيان العلاقة بينهما.

وقد قسمنا الدراسة الى مباحث ثالثة كالآتي:

المبحث الأول: تقديم عام لشركة سوناطراك

المبحث الثاني: أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك

سوناطراك، شركة حكومية جزائرية أنشئت لنقل وتسويق المحروقات، وتحولت لاحقا إلى مجموعة بترولية وغازية ضخمة توفر الجزء الأهم من عائدات البلاد من العملة الصعبة، وتصنف ضمن كبريات شركات المقاولات على الصعيد الأفريقي.

تأسست الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك) نهاية عام 1963 تجسيدا لرغبة السلطات الجزائرية في السيطرة على الثروة البترولية للبلد المستقل حديثا آنذاك (5 جويلية 1962).

وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة البترولية لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا القوة الاستعمارية السابقة.

ولم تظهر أهمية شركة سوناطراك إلا بعد تأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 ومنذ ذلك التاريخ تعمل سوناطراك على تعزيز عملية استرجاع كل الثروات البترولية والغازية التي توجد في باطن التراب الوطني، حيث أن في عام 1975 كانت تتحكم في 83%، و17% كانت في حوزة الشركة الفرنسية **توتال**، ولم تسير سوناطراك 100% من منتوج البترول والغاز في الجزائر، إلا في سنة 1981، أين تم إعادة هيكلتها وتكوين 17 مؤسسة مستقلة عن الشركة الأم.

وسيتم عرض عام للشركة من خلال هذا المبحث بداية من تعريف الشركة وتبيان فروعها وأخيرا هياكل الشركة.

المطلب الأول: التعريف بالشركة

شركة سوناطراك هي شركة نفط وغاز جزائرية، أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 31 ديسمبر 1963 حيث أنه في البداية لم تسلم لها إلا مهام النقل والتسويق التي كانت تحت السيطرة الأجنبية، وقد كان أول إنجاز حققته سوناطراك هو إنجاز خط الأنبوب البترولي الذي يربط حوض الحمراء بميناء أرزيو والذي يصل طوله إلى حوالي 805 كلم.[1]

ثم تم توسيع صلاحيات شركة سوناطراك بفضل المرسوم رقم 296/66 الصادر في 1966/09/22 بحيث أصبحت تشمل:

* معالجة وتحويل المحروقات؛

* امتلاك منشآت المعالجة الصناعية للمحروقات، وكذا تسويق الصناعة البتروكيماوية.

****

[1] رولامي عبد الحميد، **مستقبل تنافسية الغاز الطبيعي الجزائري في الأسواق الدولية على ضوء استراتيجية سونطراك آفاق 2023**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 / العدد 01 مكرر (الجزء الثاني)، الجزائر، تاريخ النشر: 2020/01/05، ص236.

ورغم التطور الهائل الذي عرفته شركة سوناطراك إلا أن أهميتها لم تتأكد إلا بعد التأميم الذي تم بتاريخ 24 فيفري 1971، حيث أنه ومنذ ذلك التاريخ أصبحت تعمل على تعزيز عملية الاسترجاع الكامل لثروتها البترولية والغازية، وأخذت تكتسب أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بتلبية الحاجيات الطاقوية المحلية، وكذا تصدير أكبر قدر ممكن لجلب العملة من أجل تنمية الاقتصاد الوطني.

عكفت الشركة الوطنية سوناطراك على تطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي، وحملت جهد الاستكشاف نحو مناطق أخرى من الوطن وهكذا فإنه ما بين 1980 – 1985 تم اكتشاف آبار أخرى من النفط والغاز بالجنوب الغربي للبلاد، ومن جانب آخر كانت هناك إعادة تقييم للاحتياطات لاسيما حالة حقل حاسي الرمل، سمحت بإجراء توسيع في إمكانيات القطاع المنجمي الجزائري، وقد صارت مسألة زيادة جهود البحث خلال الثلاثين سنة الماضية أحد أهم الاهتمامات الكبرى للجزائر، وقد كانت شركة سوناطراك عملت فعليا وإلى غاية منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فقط على مجال منجمي يفوق 1,5 مليون كلم^2، وخصصت سنويا ما بين 200 إلى 300 مليون دولار للتنقيب واستكشاف الأحواض الرسوبية الواسعة في الجزائر.[1]

حيث نتج عن تطبيق قانون إعادة الهيكلة استحداث 17 مؤسسة وطنية من أهمها:

* المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز – **سونلغاز** –؛
* المؤسسة الوطنية لتكرير البترول – **نفتاك** –؛
* المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات البترولية – **نفطال** –.

****

[1] فاتح حركاتي، **دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات لتجارية، المجلد 32 - العدد2، الجزائر، 2018، ص427.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للشركة

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك



المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على موقع الشركة، https://sonatrach.com/organisation،

تاريخ الاطلاع على ساعة الواحدة تاسعة صباحا 02 ماي 2023.

شرح الهيكل التنظيمي لشركة سوناطراك

الهيكل التنظيمي لسوناطراك هو عبارة عن هرم يوضح مختلف المستويات والعلاقات بالشركة، والتي هي كما يلي:[1]

1- الرئيس المدير العام: هو أعلى سلطة تنفيذية بالشركة، دوره الأساسي الإشراف على التسيير العام.

2- اللجنة التنفيذية: وهي لجنة تضطلع بتسيير الشركة، وترفع التقارير الى كل من مجلس الإدارة، والى الجمعية العامة إذا لزم الامر.

3- لجنة الأخلاقيات: مكلفة على احترام أحكام قانون الأخلاقيات وتعزيز الامتثال للممارسات الأخلاقية في الشركة.

4- الأمانة العامة: حيث تقوم بتصنيف الملفات الخاصة بالعمل ترجمة الرسائل ومكالمات التي تتلقاها الإدارة العامة.

5- المكتب: له دور التسيير الإداري للشركة، ومتابعة مختلف الشؤون الإدارية.

6- مديرية التدقيق والمخاطر: تقوم بدور المراجعة الداخلية للشركة بمختلف الأنشطة والمستويات.

7- الأمن الداخلي للشركة: له دور متابعة وتسيير الأمن داخل الشركة، سواء الموفر ذاتيا، أو من طرف مؤسسات الأمن الخاصة.

8- مديرية الاتصال: وتهتم بالإعلام في الشركة.

9- المستشارون: لهم دور استشاري يساعد على اتخاذ القرارات، وتسيير فهم التغيرات المختلفة المؤثرة على الشركة.

10- المديرية التنسيقية لشركة الاستراتيجية التخطيط والاقتصاد: تشرف على صياغة واختيار استراتيجية الشركة بالتنسيق مع مختلف الأنشطة، كما تعمل على تقييم مشاريعه وصياغة سياساته العامة.

11- المديرية التنسيقية لشركة للشؤون المالية: وهي المديرية المسؤولة عن مختلف العمليات المالية للشركة.

****

[1] بالإعتماد على المقع الرسمي للشركة https://sonatrach.com/ ، تم الاطلاع على ساعة العاشرة صباحا يوم 02 ماي 2023.

12- المديرية التنسيقية للموارد البشرية: تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى الموارد البشرية بالشركة ومتابعتها.

13- المديرية التنسيقية للموارد البشرية: تساهم هذه المديرية بصياغة السياسات والاستراتيجيات على مستوى الموارد البشرية بالشركة ومتابعتها.

14- المديرية المركزية للتحصيل والخدمات: تهتم بمتابعة أنشطة التحصيل ومختلف الخدمات لسوناطراك.

15- المديرية المركزية للشؤون القانونية: لها دور متابعة كل التغيرات القانونية الخارجية التي تؤثر على الشركة، لتقوم بكشفها وتوضيح لمختلف المستويات والأنشطة، كما تقوم بإضفاء الطابع القانوني على كل الأنشطة والمستويات ومتابعة ذلك.

16- المديرية المركزية لرقمنة ونظام المعلومات: تشرف على تسهيل الاتصال داخل الشركة وتبادل المعلومات بين مختلف الأنشطة والمستويات، وكذلك تطوير الأنظمة المعلوماتية والتقنية.

17- المديرية المركزية الصحة والأمن والبيئة: تساهم في صياغة السياسات لحماية صحة وأمن الأفراد داخل الشركة وخارجها، وكذلك حماية البيئة في مختلف الأنشطة والمستويات ومراقبتها.

18- مديرية المركزية للبحث والتطوير: تقوم بطلب تعزيز وتنفيذ البحوث التطبيقية في استحداث التكنولوجيا في الوظائف الأساسية للشركة من قبل الشركة.

المطلب الثالث: أنشطة الشركة

فيما يلي بعض أنشطة الشركة:[1]

1- نشاط الاستكشاف والإنتاج: يشمل جميع الأنشطة وتساعد على استخراج المحروقات الخام، من البحث والتنقيب الى صيانة الآبار واستخراج النفط، وقد جمعت سوناطراك كل هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي الشركة القابضة للخدمات النفطية SPP، هذه الأخيرة التي تضم حصص سوناطراك بمجموعة من المؤسسات المملوكة لها كليا أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى أهمها:

أ- الشركة الوطنية للجيوفيزياء (ENAGEO) والتي تمتلكها سوناطراك كليا.

ب- الشركة الوطنية للحفر (ENAFOR)، والتي تمتلكها أيضا سوناطراك كليا.

ج- الشركة الوطنية لخدمات الآبار (ENSP) والتي تمتلكها سوناطراك كليا.

****

[1] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركي "سوناطراك الجزائرية، أرامكوالعسودية"**، مجلة الباحث - عدد 12 /2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر، ص ص 33-34.

د- الشركة الوطنية للهندسة المدنية والبناء (ENGCB) والتي تمتلكها سوناطراك كليا.

2- نشاط النقل عبر الانابيب (TRC): تشمل الأنشطة التي تعمل وتساعد على ضمان نقل منتجات المجمع عبر الأنابيب، وقد جمعت سوناطراك أيضا هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي سوناطراك القابضة للاستثمار والمساهمة (SIP)، والتي تضم بدورها حصص شركة سوناطراك بمجموعة من الشركات التي يشترك في ملكيتها مع مؤسسات أخرى، ومن اهم مكونات هذه المحفظة:

أ- شركة نقل المحروقات STH، حيث تصل حصة سوناطراك الى 60 %.

ب- الشرطة الجزائرية لإنجازه المشاريع الصناعية SARPI، حيث تمتلك سوناطراك 50 % منها.

3- نشاط التكرير والبتروكيماويات: ويشمل الأنشطة التي تساهم في معالجة الخدمات وتحويلها، وقد جمعت سوناطراك كذلك هذه الأنشطة في محفظة واحدة هي شركة القابضة للتكرير وكيماء المحروقات RCH والتي تضم حصص الشركة في مجموعة من المؤسسات التي تمتلكها بالكامل أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى، والتي أهمها:

أ- الشركة الوطنية لتكرير النفط NAFTEC، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل.

ب- الشرطة الوطنية للبتروكيمياويات ENIP، والتي تمتلكها سوناطراك بنسبة 100 %.

4- نشاط التسويق: ويشمل جميع الأنشطة التي تساهم في تسويق منتجات شركة سوناطراك، والتي جمعت في سوناطراك القابضة لتقييم المحروقات SVH، هذه الأخيرة التي تضم حصص الشركة في مؤسسات تنوعت ملكيتها ما بين الملكية الكاملة وبين الشراكة مع مؤسسات أخرى، وتتمثل اهم مؤسسات هذه المحفظة فيما يلي:

أ- الشركة الوطنية لتسويق وتوزيع المنتجات NAFTAL، والتي تمتلكها سوناطراك بالكامل؛

ب- شركة النقل البحري HYPROC، والتي تمتلكها الشركة كليا؛

ج- شركة تجهيز وتسويق الغازات الصناعية COGIZ، والتي ترجع ملكيتها بالكامل للشركة؛

د- الشركة الجزائرية للطاقة AEC والتي تمتلك شركة سوناطراك حصة 50 % منها؛

هـ- الشركة الجزائرية للطاقة المتجددة NEAL، والتي ترجع مليكة 45 % منها لشركة سوناطراك.

المبحث الثاني: أهم أوجه المسؤولية الاجتماعية في الشركة

فضلا عن دور الشركة الاقتصادي والتجاري، تعتبر سوناطراك المؤسسة مواطنة تعمل في عدة مناطق من البلاد على مساعدة السكان المعوزين وعلى ترقية النشاطات العلمية والثقافية والرياضية، وتشارك سوناطراك أيضا في النشاطات التي تهدف الى المحافظة على البيئة وحفظ التراث الثقافي والتاريخي الوطنيين.

تتم نشاطات تسيير الاستثمار الاجتماعي حسب مقاربة تساهمية تهدف الى:

* تحسين ظروف المعيشية للسكان المحرومين عن طريق امتصاص فوارق التنمية وترقية التآزر والتعاون المحلي؛

* المشاركة الفعالة في البرامج التي تهدف الى تطوير وخلق الثروات، بتفضيل البرامج الخلاقة لمناصب الشغل؛

* تعزيز ثقافة التضامن في وسط سوناطراك بالتحرك في آن واحد على الحالات الاستعجالية والعمل على المدى البعيد؛

* تشارك سوناطراك في انجاز نشاطات اجتماعية وخيرية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المحلية والتضامن المحلي والدولي توافقا مع قيمها كمؤسسة مواطنة؛

* تشكل التنمية المستدامة بالنسبة لسوناطراك التزاما مسؤولا وملموسا وعلى وجه الخصوص اتجاه أجيال المستقبل، باعتبارها ومنذ أمد بعيد، مبدأ توجيهيا وهدفا استراتيجيا لنشاطها؛

* تركز استراتيجية سوناطراك فيما يتعلق بالصحة والسلامة والتنمية المستدامة إجمالا على التحكم في المخاطر الصحية والأمنية وحماية المحيط والتنمية، وكذا تقييم الكفاءات في مجال الصحة والسلامة؛

* مؤسسة سوناطراك طاسيلي هي التقاء لشركة بترولية كبرى بقيم إنسانية وبيئية، أوكلت الى سوناطراك طاسيلي مهمة حماية الطبيعة ومكافحة التلوث والمحافظة على الموروث الثقافي المادي وغير المادي والمساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛

* تعمل شركة سوناطراك منذ 2002 على استحداث وظيفة "**الصحة الأمن والبيئة**"، وذلك بهدف انتهاج طريق المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: استحداث نظام الصحة والسلامة والبيئة

من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة، اتبعت شركة سوناطراك نهج المسؤولية الاجتماعية وذلك من خلال تطوير نظام متميز لإدارة الصحة والسلامة والبيئة تم تصميمه لمراعاة جميع النواحي التي من شأنها أن تؤدي دورا في الصحة والسلامة والبيئة. وقد تم تزويد هذا النظام بآلية تضمن على الدوام توفر المعلومات الحديثة واستخدام التقنية والأنظمة في سير عمليات الشركة.

كما أعلنت شركة سوناطراك شعارا أساسيا لتحسين أدائها في هذا المجال وهو "لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة". وفيما يلي أهم الأنشطة التي عزمت المؤسسة على بلوغها في هذه المجالات الثلاثة:[1]

أ- في مجال الصحة: تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والتوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل.

ب- في مجال الأمن: تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب وإلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة وأمن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي.

ت- في مجال البيئة: الحفاظ على الموارد الطبيعية، التخفيض ومنع الانبعاث الجوية، حماية التنوع البيولوجي، معالجة المياه، المساهمة في تنمية الطاقات النظيفة وترقيتها، المساهمة في الجهود الوطنية للتشجير.

وتحقق النتائج في هذه المجالات الثلاثة من خلال اعتماد شركة سوناطراك على استراتيجيتها في تنمية وتكوين وتطوير الموارد البشرية، حيث أن تكوين العمال بلغ 11167 سنة 2020 وانفع الى 18313 برغم تداعيات جائحة كوفيد 19 حيث كان تكوين بين الحضوري وعن بعد، وبعدها ارتفع الى 25000 عامل سنة 2022.

وتتم وظيفة رفع المستوى والتخصص للعاملين عن طريق ثلاث وسائل للتكوين بسوناطراك: **المعهد الجزائري للبترول (IAP)، مركز تطوير المؤسسة (CPE)، ونفطوغاز (NAFTOGAZ).**

****

[1] محمد فلاق، **المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركى "سوناطراك الجزائرية، أرامكوالعسودية"**، مرجع سابق الذكر، ص35.

- **مركز تطوير المؤسسة:** يتركز دور هذا المركز على التدريب على التكنولوجيات وتقنيات التسيير، إدارة الأعمال، اللغات، تكوين المكونين، المالية والشؤون القانونية، الإعلام الآلي وأنظمة الإعلام والصحة والسلامة والبيئة.

- **المعهد الجزائري للبترول:** يقع المعهد الجزائري للبترول ببومرداس، وهو يوفر تكوينات علمية ذات مستوى دولي في مجالات الطاقة والمناجم تتعلق بنشاطات المنبع للمحروقات، نقل المحروقات، نشاطات المصب للمحروقات، الاقتصاد البترولي، إدارة الأعمال، الصحة والسلامة والبيئة، هندسة البيئة، المالية، الموارد البشرية، الاتصالات في الشركة.

- **معهد التكوين نفطوغاز:** يقع مركز التطوير وتطبق التقنيات البترولية والغازية (نفطوغاز) بحاسي مسعود، وتتمثل مهامه فيما يلي:

* تكوين التقنيين السامين وأعوان التحكم العملياتي؛
* إعادة تأهيل وتحسين أداء إطارات الشركة؛
* المساعدة والاستشارة والبحث التطبيقي.

المطلب الثاني: سياسة ترقية المحتوى المحلي والاندماج

حيث يعتبر اعتماد البيان العام لسياسة ترقية المحتوى المحلي والاندماج الوطني أحد أبرز الأحداث خلال سنة2021.

تم توقيع هذا البيان من طرف السيد توفيق حكار، الرئيس المدير العام لسوناطراك، بتاريخ 10 أكتوبر 2021، والذي يعتبر وثيقة مرجعية تؤكد أن سياسة ترقية المحتوى المحلي والاندماج الوطني تهدف لدعم وتسريع الاعتماد على الأداة الوطنية للإنتاج، بغرض إنجاز وتطوير أنشطة الشركة وهذا في إطار إعادة بناء الاقتصاد الوطني على أساس تثمين الموارد الوطنية.

بغرض تجسيد هذه الأهداف الأساسية، تم تحديد تسعة التزامات رسمية في نص البيان الذي تتعهد سوناطراك بموجبه بما يلي[1]:

1- إدراج ضمن إجراءات توقيع العقود، شروطا تفرض على الهياكل العملياتية والوظيفية لسوناطراك الاعتماد على المحتوى المحلي كأولوية، عندما يكون بمقدوره تلبية الشروط.

2- تكييف استراتيجية التعاقد لتعزيز الاعتماد كأولوية على أداة الانتاج الوطنية.

****

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2021 ص ص 46-47.

3- اشتراط على المتعاملين الأجانب الاعتماد على المناولة المحلية في حدود توافرها ومؤهلاتها.

4- مرافقة الشركات الجزائرية لتصنيع السلع و/ أو إنجاز المشاريع التي يحتمل أن تشكل بديلا للاستيراد، بما في ذلك ما تعلق بالمقاييس والمعايير الدولية.

5- دعم الشركات الخاضعة للقانون الجزائري لدى مؤسسات الدولة، بغرض تسهيل تنفيذ الاجراءات المتعلقة بتعزيز المحتوى المحلي والاندماج الوطني.

6- التواصل بانتظام، لا سيما مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة والحاضنات والجامعات، حول احتياجات العمل والفرص المتاحة في برامج التموين الخاصة بسوناطراك.

7- إشراك الشركات الفرعية لسوناطراك في أعمال تطوير وتعزيز المحتوى المحلي والاندماج الوطني.

8- المساهمة في تنمية القدرات الوطنية من حيث التحكم التكنولوجي في مهن سوناطراك، من خلال التعاون مع الشركاء الوطنيين والأجانب والجامعات ومراكز البحث والتطوير والشركات الناشئة ومراكز التكوين المهني، بغرض خلق فرص لتطوير المحتوى المحلي والاندماج الوطني.

9- تشجيع إقامة شراكات بين الشركات الجزائرية العمومية والخاصة في إطار منظم، بغرض تعزيز التنافسية وتوحيد قدراتها في الانجاز.

المطلب الثالث: بعض الأنشطة المحققة من طرف سوناطراك في مجال المسؤولية الاجتماعية

شرعت سوناطراك منذ 2003 والى اليوم في تنفيذ برنامج في تسع مجالات (التكوين المهني، التعليم ومحو الأمية، فك العزلة، الزراعة والدعم الفلاحي، المياه، الصحة، البيئة، الصناعات التقليدية، الرياضة والثقافة). حيث تم في سنة 2022 العديد من الإنجازات نوجزها فيما يلي:[1]

تؤكد سوناطراك في البيان لذي اعتمدته في 2021 على التميز في هذا المجال، لخلق قيمة مضافة، والاستجابة لمتطلبات جميع الأطراف على الصعيدين الداخلي والخارجي.

حيث ان التزمها القوي بالصحة والسلامة والبيئة يفسر من خلال الاقتناع بأن الإدارة الفعالة للصحة والسلامة والبيئة تنتج قيمة اقتصادية، وتحسن إنتاجية الأصول ومردودية الأشخاص وتمكن من إقامة علاقات جيدة مع مجموع أصحاب المصالح.

****

[1] شركة سوناطراك، التقارير السنوية 2021، https://sonatrach.com/rapports، تم الاطلاع عليها بتاريخ 07 ماي 2023، ص67.

كما وضعت الشركة ثلاث قيم أساسية هي: الموارد البشرية، الاتصال والشفافية، وتعهدت على وجه الخصوص بما يلي:

* إعطاء الأولوية لصحة العمال وسلامتهم وكذا حماية البيئة؛
* وضع نظام لتحديد وتقييم مستمر للمخاطر واتخاذ إجراءات للحد منها؛
* ضمان أصولها والتأكد من أن جميع أنظمة إدارة المخاطر تعمل باستمرار وفعالية؛
* تطوير مفهوم القيادة والتزام جميع مسيريها بتحسين أدائها من حيث الصحة والسلامة والبيئة؛
* إشراك جميع مستخدميها، من خلال تطوير ثقافة الصحة والسلامة والبيئة على أساس المعلومات والتدريب والتجربة؛
* الامتثال، عبر جميع مواقع تواجدها، لمتطلبات الصحة والسلامة والبيئة والقانونية والتنظيمية؛
* التأكد من عدم إطلاق أي مشروع قبل تقييم آثاره البيئية وقبوله مجتمعيا؛
* تحسين خطط الطوارئ الخاصة بها وتخصيص الوسائل والموارد المناسبة لضمان استجابة سريعة وفعالة ومتكاملة لمخاطر وقوع حادث؛
* تقليل انبعاثات الكربون من خلال تحسين أدائها الطاقوي والعملياتي.

- **في مجال الشؤون الاجتماعية** حيث تسهر على التحسين المستمر لظروف حياة وعمل المستخدمين، والوضع الاجتماعي للمتقاعدين وأسرهم وذوي الحقوق.

كما أن سوناطراك تولي اهتماما خاصا لاحترام قيمة الانصاف في تنفيذ سياستها الاجتماعية، حيث تبرز مسؤوليتها في:[1]

* تعزيز إجراءات حماية العمال وعائلاتهم؛
* تطوير الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية؛
* تطوير الأنشطة الترفيهية والتربوية للأطفال.

- **في المجال الصحي** تكمن أهم الأنشطة في هذا المجال فيما يلي:[2]

* من خلال مراكز طب العمل والمراكز الطبية الاجتماعية، تعمل مديرية الشؤون الاجتماعية على تحسين ظروف الاستقبال والرعاية للمرضى، مع السهر على تحديث وتجديد المنشآت والمعدات الطبية الخاصة وضمان الامداد المنتظم بالمنتجات الصيدلانية؛

****

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2021، ص68.
[2] المرجع نفسه، ص68.

* بغرض القضاء على جائحة كوفيد 19، ركزت مديرية الشؤون الاجتماعية لسوناطراك جهودها على الوقاية، من خلال وضع برنامج توعية لأفراد الوحدات مع التركيز على احترام التدابير الوقائية، اعتماد إجراءات التباعد الجسدي وإدارة الحجر الصحي ورفع الحجر الخاص بالعمال، مع إطلاق حملة التلقيح؛

* كما تم إنجاز منشآت صحية واقتناء معدات طبية حيث تم إعادة فتح مخبر التحاليل الطبية بالمركز الطبي الاجتماعي ASL بومرداس؛

* توقيع عقد إنشاء مركز طبي اجتماعي بجانت ASL عين أميناس؛

* تشغيل جهاز سكانير الخاص بمركز الأشعة لموقع بني علي الشريف – مديرية الشؤون الاجتماعية؛

* اقتناء أجهزة توليد الأكسجين سعة 10 لتر و20 لترا؛

* التبرع بجهازي (02) تصفية الدم لصالح بلدية الدبداب بولاية اليزي.

تميزت السنة المالية 2021 بتنفيذ العديد من الاجراءات على مستوى مختلف المناطق والمواقع (مقر المديرية العامة، ومناطق الجزائر العاصمة، أرزيو، سكيكدة، بسكرة، وبومرداس...) تتعلق هذه الإجراءات على الخصوص بما يلي:

* إدارة الطوارئ من خلال إعداد وحدات تنفيذ المشروع، تأشير وإبراز مخططات الاخلاء، تهيئة مخارج النجدة والطوارئ؛

* إنجاز و / أو إعادة تأهيل شبكة مكافحة الحرائق، وتعزيز أنظمة الكشف عن الحرائق، لا سيما على مستوى روضات الأطفال والمخازن والمباني الإدارية؛

* التخلص من النفايات الخاصة والخاصة الخطرة (الأدوية منتهية الصالحية، الإسمنت المليف بالأميونت، النفايات الحديدية وغير الحديدية)؛

* إعادة تهيئة المنشآت وفق معايير السلامة من أجل رفاهية المستخدمين وكذا اقتناء بيوت صحراوية جديدة.

– **في مجال البيئة** أهم الأنشطة في هذا المجال يتمثل في:[1]

* تنظيم أيام إعلامية وتوعوية لأطفال الروضات بمنطقة بومرداس؛

****

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2021، ص69.

* الاحتفال باليوم الوطني للشجرة في 27 أكتوبر 2021على مستوى غابة تاقصبت وكذا اليوم العالمي للجبال على مستوى مشتلة غابة حروزة الترفيهية بولاية تيزي وزو؛

* مواصلة رعاية عملية ترميم الأراضي المتأثرة جراء حرائق الغابات 2019 و2020؛

* التمويل الجزئي للمصاريف المتعلقة ببرنامج التوعية والتربية البيئية "فضائي أخضر"؛

* رعاية الطبعة الأولى من المسابقة الوطنية لأفضل واحة لسنة 2020؛

* تمويل حملة التوعية حول أهمية البيئة بالحظيرة الوطنية لقوراية.

– **نشاط الطفولة** فيما يتعلق برعاية الأطفال الصغار المتمدرسين برياض الأطفال، تم خلال سنة 2021 الإبقاء على الإجراءات الوقائية من الجائحة وتعزيزها، وقد تم التركيز على تعليم كيفية تطبيق إجراءات التباعد الجسدي بغرض تلقين الرسالة الصحية للطفل وتطبيق التدابير الواجب اتخاذها قبل دخول الأطفال للأقسام والمحلات المختلفة للروضة، وبالنسبة للسنة التحضيرية ،2021/2022 تم التكفل بـ 190 2 طفلا، وقد عرف هذا الرقم ارتفاعا بعد افتتاح خمسة أقسام تعليمية جديدة بمنطقة أرزيو وثلاثة أخرى بمنطقة الجزائر العاصمة وقسم واحد بكل من مناطق أدرار وسكيكدة وحاسي الرمل[1].

– في مجال الحماية الاجتماعية

نظرا لاستمرار الظروف المرتبطة بوباء كوفيد 19، تجدر الاشارة إلى إلغاء شعائر العمرة خلال سنة 2021، غير أنه، وعلى الرغم من العقبات التي فرضتها الجائحة، فقد تم تخصيص مساعدات مالية تم منحها للمستفيدين منها في الوقت المناسب.

بالنسبة للسنة المالية 2021، تسببت الأزمة الصحية في تجميد غالبية الأنشطة الاجتماعية والثقافية المخصصة للعمال وعائلاتهم. وقد سجل معدل إنجاز منخفض للغاية للأنشطة الخارجية.

– **في مجال الأنشطة الترفيهية** بالنسبة للأنشطة الترفيهية، فقد تم فقط تنفيذ إقامات بالمركبات الحموية بالجزائر ورحلات سياحية بالجزائر.

– **في مجال الأنشطة الرياضية** بالنسبة للتظاهرات الرياضية، تجدر الإشارة إلى تنظيم البطولة الدولية الأولى لكرة القدم بين الشركات.

ومن أبرز أشطتها في هذا المجال:

* رعاية المجمع الرياضي لمولودية الجزائر خلال السنة الرياضية 2021؛

****

[1] شركة سوناطراك، التقرير السنوي 2021، ص69.

* التكفل بتكاليف النقل الجوي للمجمع الرياضي لشبيبة القبائل نحو لوزاكا/زامبيا في إطار كأس الكونفدرالية الافريقية؛

* الدعم المالي لتنقل المشجعين الجزائريين خلال منافسات كأس إفريقيا للأمم لكرة القدم التي أقيمت بمصر سنة 2019؛

* تكريم الرياضيين الذين حصلوا على ميداليات خلال الالعاب الشبه أولمبية التي أقيمت بطوكيو سنة 2020.

- في مجال الأنشطة الثقافية

تم تنفيذ أعمال دعم عديدة في مجال الأنشطة الثقافية والفنية ومن أبرزها:

* رعاية المسابقة الوطنية لترقية السياحة التي نظمت بتاريخ 05 جويلية 2021 بالجزائر؛

* رعاية حفلين لتكريم الأصوات الأسطورية للأغنية الجزائرية، لصالح أوبرا الجزائر؛

* التكفل بطباعة مجلدين من القاموس الجغرافي للجزائر؛

* رعاية حفل تكريم الفائزين في الطبعة السادسة والعشرين من جائزة 1 نوفمبر 1954.

- في مجال الأنشطة العلمية

في إطار دعم الأنشطة العلمية، يمكن ذكر ما يلي:

* رعاية الحفل الختامي لتظاهرة "مشروع- ابتكار" المنظم في 19 جويلية 2021 بجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران؛

* رعاية مركز البحوث النووية بالجزائر للقاء الوطني الأول المتعلق بالطرق الجديدة للعلاج الإشعاعي في الجزائر "الرنين المغناطيسي النووي 2021"، المنظم في أكتوبر 2021.

- في مجال التظاهرات الاقتصادية

* رعاية الطبعة الأولى من الصالون الوطني للابتكار والتكوين والتعليم المهني بالجزائر؛

* رعاية الطبعة الخامسة من الملتقى الوطني لاقتصاد الطاقة والفعالية الطاقوية؛

* رعاية منتدى الأعمال الجزائري الليبي والمعرض التجاري ماي 2021؛

* رعاية المنتدى حول مساهمة المرأة الجزائرية في التنمية الاقتصادية، ديسمبر 2021؛

* رعاية الصالون الدولي الثاني للصيانة الصناعية، ديسمبر 2021؛

* رعاية إحياء الذكرى الستين لإنشاء وكالة الأنباء الجزائرية، ديسمبر 2021.

في مجال النشاط الاجتماعي

تهدف أعمال الدعم في هذا المجال في المقام الأول إلى مساعدة الجمعيات والشركات التي ترغب في تحسين الظروف المعيشية للسكان المحرومين؛

* التبرع بعشرين 20 لوحا إلكترونيا وعشرين20 كرسيا متحركا للأطفال الذين يعانون من إعاقة حركية؛

* التبرع بتهيئة قاعة مطالعة للأطفال على مستوى ديوان رياض الفتح.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية

باستخدام أدوات التحليل الكيفي والذي يعتبر تحليل المحتوى أهمها، قمنا بقراءة تقارير السنوية التي تشمل مواضيع المسؤولية الاجتماعية لشركة سوناطراك لسنوات 2017-2021 كاملة، وذلك بهدف تحديد وحدة التحليل وكذا العناصر المتكررة والتي يرتكز تحليل الظاهرة المدرسة عليها. وقد قمنا بإعداد جدول يوضح مختلف مجالات المسؤولية الاجتماعية التي تم الإفصاح عنها وكذا التطور لعدد الجمل المتعلق بكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية. وجدول ثاني يوضح تطور السنوي لمختلف مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة. وعندها قمنا بتحليل أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات المسؤولية الاجتماعية لشركة سوناطراك

الجول الموالي يوضح تطور لعدد الجمل المتعلقة بكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك المنشورة في الموقع الرسمي للشركة:

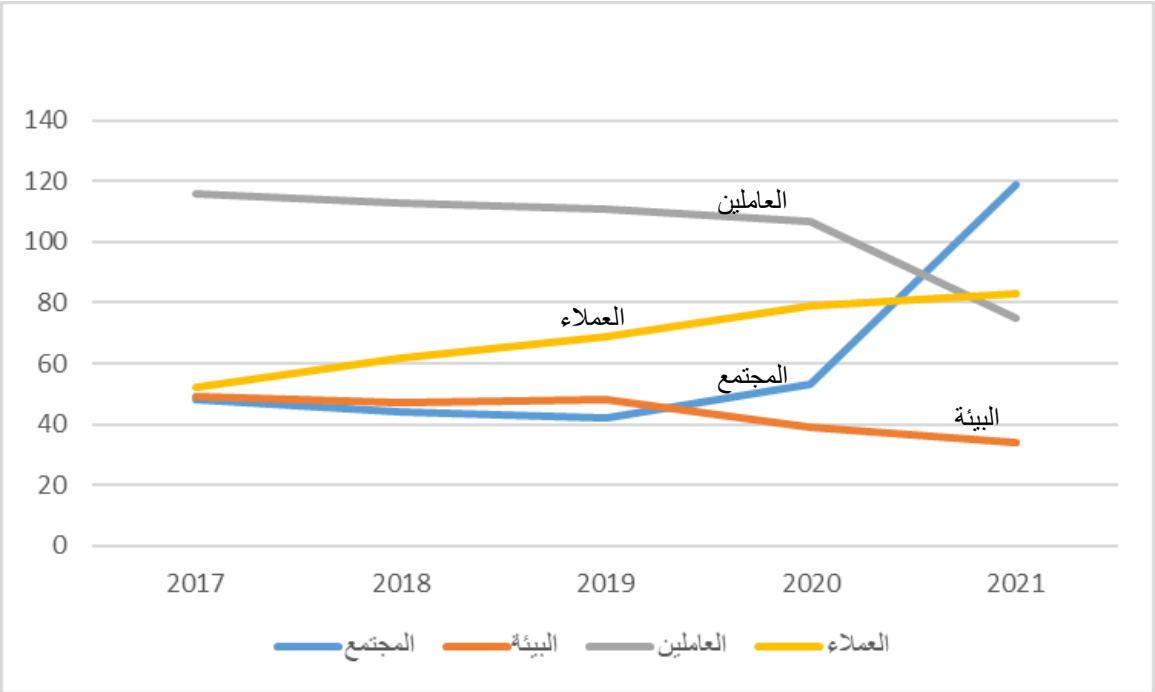
الجدول (3-1): تحليل المحتوى التقارير السنوية لشركة سوناطراك لسنوات 2017-2021

السنوات	2017		2018		2019		2020		2021	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
المجتمع	48	18%	44	17%	42	16%	53	19%	119	38%
البيئة	49	18%	47	18%	48	18%	39	14%	34	11%
العاملين	116	44%	113	42%	111	41%	107	38%	75	24%
العملاء	52	20%	62	23%	69	26%	79	28%	83	27%
المجموع	265	100%	266	100%	270	100%	278	100%	311	100%

*** الوحدة عدد الجمل**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية لشركة سوناطراك لسنوات 2017-2021.

الشكل (3-2) منحنى بياني لتطور عدد الجمل في التقارير السنوية لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن شركة سوناطراك تولي اهتماما متزايدا لمجالات المسؤولية الاجتماعية وذلك واضح من خلال تطور مجموع عدد الجمل الكلي إذ هو في تصاعد مستمر، كما نلاحظ أن الشركة كانت تولي اهتماما واضحا بالعاملين في الشركة بداية من سنة 2017 حتى 2019، إلا أنه ونظرا للظرف الصحي الناتج عن جائحة كوفيد-19 أصبح الاهتمام بشكل كبير بمجال المجتمع باعتبار أن الشركة مواطنة ونظرا لهذا الظرف الاستثنائي نقص الاهتمام بمجال البيئة وذلك لتوقف أغلبية أنشطة الشركة وحتى عودة النشاط التدريجي لكن بشروط احترازية الأمر الذي قلل من انبعاثات الغاز المحترق وهذا ما يفسر نقص الاهتمام بهذا المجال، اما فيما يخص مجال العملاء فتحرص شركة سوناطراك دائما على تلبية حجات العملاء وذلك لإدراكها أنهم مصدر ربحيتها كما هو موضح في الجدول من خلال الثبات النسبي في عدد الجمل المتعلقة بهذا المجال.

وتجدر الإشارة الى أن شركة سوناطراك اولت اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال كمية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية وخصوصا بعد الأزمة الصحية العالمية كوفيد-19.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي لشركة سوناطراك

تم إعداد الميزانية المختصرة في جانب الأصول بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك.

الجدول (3-2): الميزانية المختصرة لجانب الأصول لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

البيانات	2017	2018	2019	2020	2021
الأصول الثابتة	**6,396,000**	**6,367,000**	**7,741,146**	**7,748,706**	**7,906,917**
الأصول المتداولة	**4,174,000**	**4,934,000**	**5,781,200**	**5,914,556**	**6,374,419**
قيم الاستغلال	395,000	458,000	715,063	796,506	837,840
قيم قابلة للتحقيق	3,113,000	3,219,000	4,358,543	4,424,371	4,173,673
قيم جاهزة	666,000	1,257,000	707,594	693,679	1,362,906
المجموع	**10,570,000**	**11,301,000**	**13,522,346**	**13,663,262**	**14,281,336**

***الوحدة: مليون دينار جزائري**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

وكذلك إعداد الميزانية المختصرة في جانب الخصوم بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك.

الجدول (3-3): الميزانية المختصرة لجانب الخصوم لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

البيانات	2017	2018	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	**6,591,000**	**6,948,000**	**8,627,516**	**8,721,255**	**9,494,519**
الأموال الخاصة	6,242,000	6,577,000	7,909,228	7,888,763	8,653,211
الديون طويلة الأجل	349,000	371,000	718,288	832,492	841,308
الديون قصيرة الأجل	**3,979,000**	**4,353,000**	**4,894,830**	**4,942,007**	**4,786,817**
المجموع	**10,570,000**	**11,301,000**	**13,522,346**	**13,663,262**	**14,281,336**

***الوحدة: مليون دينار جزائري**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

والجدول الموالي يمثل جدول حسابات النتائج للفترة 2017-2021.

الجدول (3-4): جدول حسابات النتائج مختصر لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

البيانات	2017	2018	2019	2020	2021
المبيعات	4,031,000	4,881,000	5,537,885	3,980,445	6,494,387
1- انتاج السنة المالية	4,668,000	544,000	6,139,706	4,332,036	6,879,070
2- استهلاك السنة المالية	1,774,000	1,919,000	2,704,724	2,041,659	2,500,521
3- القيمة المضافة للاستغلال	2,893,000	3,525,000	3,434,981	2,290,376	4,378,549
4-إجمالي فائض الاستغلال	1,376,000	1,566,000	1,675,406	975,608	2,006,789
5- النتيجة العملياتية	783,000	1,075,000	1,015,060	167,395	1,285,884
النتيجة قبل الضريبة	410,000	518,000	540,103	-27,844	810,373
10- النتيجة الصافية للسنة المالية	326,000	414,000	324,892	-54,613	696,181

***الوحدة: مليون دينار جزائري**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

وبناء على ما سبق يمكن حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي والتي اخترنا الأكثر ملائمة لمجال الدراسة والمتمثل في مؤشر الربحية من خلال معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول ونسبة هامش الربح الصافي، واعتمدنا على مؤشر السيولة وذلك بحساب نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ونسبة السيولة الفورية وأخيرا مؤشر التمويل وذلك بحساب معدل الاستقلالية المالية ونسبة قابلية السداد ونسبة الرفع المالي.

حيث لخصنا كل هذه المؤشرات في الجدول الآتي:

الجدول (3-5): حساب مختلف مؤشرات الأداء المالي لشركة سوناطراك لسنوات 2017-2021

مؤشر	النسبة	العلاقة	2017	2018	2019	2020	2021
الربحية	معدل العائد على حقوق المليكة	صافي الربح بعد الضرائب / إجمالي حقوق الملكية	0.0495	0.0596	0.0377	-0.0063	0.0733
	معدل العائد على الأصول	الربح قبل الضريبة الفوائد / إجمالي الأصول	0.0388	0.0458	0.0399	-0.0020	0.0567
	نسبة هامش الربح الصافي	صافي الربح بعد الضرائب / صافي المبيعات	0.0809	0.0848	0.0587	-0.0137	0.1072
السيولة	نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	1.0490	1.1335	1.1811	1.1968	1.3317
	نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة - المخزون) / الخصوم المتداولة	0.9497	1.0283	1.0350	1.0356	1.1566
	نسبة السيولة الفورية	النقدية / الخصوم المتداولة	0.1674	0.2888	0.1446	0.1404	0.2847
التمويل	نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة / مجموع الخصوم	0.5905	0.5820	0.5849	0.5774	0.6059
	نسبة قابلية السداد	مجموع الديون / مجموع الأصول	0.4095	0.4180	0.4151	0.4226	0.3941
	نسبة الرفع المالي	مجموع الديون / الأموال الخاصة	0.6934	0.7183	0.7097	0.7320	0.6504

المصدر: من إعداد الطالب بناء على التقارير السنوية لشركة سوناطراك للفترة 2017-2021

تحليل ومناقشة المؤشرات:

أولا مؤشر الربحية

تشير بيانات الجدول الى أن نسب الربحية قد حققت تراجعا بسبب انخفاض مستوى الأرباح وصافي المبيعات خصوصا سنة 2019، وقد أثر توقف اغلب أنشطة المؤسسة بسبب جائحة كورنا على ربحيتها حيث وصلت الى أدنى مستوى لها محققة خسارة سنة 2020، ولكن مع عودة النشاط تدريجيا ارتفع مجددا لكن بنسبة تبقى ضئيلة، بالإضافة الى انخفاض في حقوق الملكية سنة 2019 و2020 على التوالي وذلك راجع أساسا لانخفاض الكبير في مستوى الأرباح، ليرتفع مجددا سنة 2021.

ثانيا مؤشر السيولة

نسبة السيولة العامة (نسبة التداول) أكبر من الواحد في جميع السنوات. الأمر الذي يعني قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل ويبقى لديها هامش أمان مقبول من السيولة، وبالتالي فاحتمال مواجهتها لخطر العسر المالي الحقيقي وعدم قدرتها على تلبية متطلبات التشغيل في المدى القصير غير وارد.

نسبة السيولة المختصرة والتي تعتبر أكثر دلالة من النسبة السابقة الأمر الذي يعني قدرة المؤسسة على تسديد ديونها، كانت منخفضة سنة 2017 الا انها تداركت الوضع وبالرغم من الوضع الاقتصادي خلال سنة 2020 الا انها حافظت على نسبة أكبر من الواحد.

يمكن القول ان نسبة السيولة الفورية بقية ثابتة على الرغم من الاختلال سنة 2019 الا انها تداركت الوضع سنة 2021 وذلك بإبقاء على السيولة الكافية واللازمة لمواجهة التزاماتها الآنية.

تشير نسب السيولة لشركة سوناطراك الى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل وبالتالي فهي على الأقل خلال فترة الدراسة بعيدة عن منطقة مخاطر عدم التسديد.

ثالثا مؤشر التمويل

نسب الاستقلالية المالية أكبر من 0.5 خلال جميع السنوات، مما يعني قدرة المؤسسة على تمويل أصولها عن طريق أمولها الخاصة، وهذا ما يعكس استقلالية المؤسسة ماليا.

نسبة قابلية السداد أو ما يعرف بنسبة المديونية أقل من 0.5 وهي نسبة حسنة ومقبولة تزيد من ثقة الدائنين في المؤسسة، يمكن القول ان المؤسسة تتمتع بتحرر مالي وقدرة على الوفاء بالتزاماتها، تمكنها من زيادة فرص الحصول على قروض إضافية وبأقل التكاليف.

ونسبة الرفع المالي نتيجة زيادة اعتماد الشركة على الديون، تعتبر مهمة بالنسبة للمساهمين لأن زيادة نسبة القروض في الهيكل المالي (زيادة نسبة الرفع المالي) تؤدي الى زيادة العائد على الأموال الخاصة إذا تم استغلالها بطريقة جيدة.

حسب ما تم تناوله في هذا المطلب فان الوضعية المالية لشركة سوناطراك تبدو جيدة وهي قادرة على الوفاء بالتزاماتها ولها استقلالية مالية معتبرة رغم التناقص في الأرباح.

المطلب الثالث: تحليل العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لشركة سوناطراك

قمنا بحساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة لكل المؤشرات المعتمدة في الدراسة حيث تم الاعتماد على مخرجات SPSS لإعداد جداول تتضمن معامل الارتباط ومستوى الدلالة، وقمنا بمناقشة صحة الفرضيات كالآتي:

الفرضة الرئيسة الأولى: العلاقة بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية

نتائج حساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة لمؤشر الربحية موضح في الجدول الآتي:

الجدول (03-06): جدول يوضح معامل الارتباط، مستوى الدلالة بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشر الربحية

المؤشر	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
العائد على حقوق الملكية	0.326	0.296
العائد على الأصول	0.291	0.317
هامش الربح الصافي	0.280	0.324

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الأولى: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية وحقوق المليكة لكن بقيمة 0.326 حيث هذا الارتباط ضعيف، ومستوى الدلالة 0.296 وهو أكبر من 0.05 بالتالي غير دالة، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على حقوق الملكية.

الفرضية الفرعية الثانية: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول لكن بقيمة 0.291 حيث هذا الارتباط ضعيف، ومستوى الدلالة 0.317 وهو أكبر من 0.05 بالتالي غير دالة، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الثالثة: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي لكن بقيمة 0.280 حيث هذا الارتباط ضعيف، ومستوى الدلالة 0.324 وهو أكبر من 0.05 بالتالي غير دالة، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي.

ومن خلال الفرضيات الثالث السابقة يمكن **إثبات الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسية الأولى** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية.

الفرضة الرئيسة الثانية: العلاقة بين السيولة والمسؤولية الاجتماعية

نتائج حساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة لمؤشر السيولة موضح في الجدول الآتي:

الجدول (03-07): جدول يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة

المؤشر	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
نسبة التداول	0.918	0.014
السيولة السريعة	0.918	0.014
السيولة الفورية	0.451	0.223

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الأولى: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية ونسبة التداول

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية ونسبة التداول وبقيمة 0.918 حيث هذا الارتباط قوي، ومستوى الدلالة 0.014 وهو أقل من 0.05 بالتالي فإنه دال، ومنه يمكن **إثبات الفرضية البديلة** أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية ونسبة التداول.

الفرضية الفرعية الثانية: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية السيولة السريعة

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة السريعة وبقيمة 0.918 حيث هذا الارتباط قوي، ومستوى الدلالة 0.014 وهو أقل من 0.05 بالتالي فإنه دال، ومنه يمكن **إثبات الفرضية البديلة** أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند 5 % بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة السريعة.

الفرضية الفرعية الثالثة: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية لكن بقيمة 0.451 حيث هذا الارتباط ضعيف، ومستوى الدلالة 0.223 وهو أكبر من 0.05 بالتالي غير دالة، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية.

ومن خلال الفرضيات الثالث السابقة حيث تم إثبات فرضيتين على وجود علاقة ذات دلالة احصائية يمكن **إثبات الفرضية البديلة للفرضية الرئيسية الثانية** أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة.

الفرضة الرئيسة الثالثة: العلاقة بين التمويل والمسؤولية الاجتماعية

نتائج حساب معامل الارتباط ومستوى الدلالة لمؤشر التمويل موضح في الجدول الآتي:

الجدول (03-08): جدول يوضح معامل الارتباط ومستوى الدلالة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل

المؤشر	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاستقلالية المالية	0.777	0.061
قابلية السداد	-0.777	0.061
الرفع المالي	-0.768	0.065

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الفرضية الفرعية الأولى: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط طردي بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية وبقيمة 0.777 حيث هذا الارتباط جيد، ومستوى الدلالة 0.061 وهو

أكبر من 0.05 بالتالي فإنه غير دال، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط سالب مما يدل على وجود ارتباط عكسي بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد وبقيمة 0.777- ، ومستوى الدلالة 0.061 وهو أكبر من 0.05 بالتالي فإنه غير دال، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد.

الفرضية الفرعية الثالثة: العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرفع المالي

من الجدول يتبين أن معامل الارتباط موجب مما يدل على وجود ارتباط عكسي بين المسؤولية الاجتماعية والرفع وبقيمة 0.768- ، ومستوى الدلالة 0.065 وهو أكبر من 0.05 بالتالي فإنه غير دال، ومنه يمكن **إثبات الفرضية الصفرية** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد.

ومن خلال الفرضيات الثالث السابقة يمكن **إثبات الفرضية الصفرية للفرضية الرئيسية الثالثة** أي لا توجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل.

خلاصة

إن الالتزام بما تمليه المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمؤسسات يتطلب وجود إدارة منفتحة تقدر أهمية هذه المسؤولية، كما يتطلب الأمر ترسيخ أخلاق إدارية عالية، وتتحمل الدولة مسؤولية توفير البيئة المناسبة التي تساعد على أداء المهام على أحسن وجه، حيث تتشكل المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من أربعة أبعاد رئيسية تتمثل في المسؤولية الأخلاقية، القانونية، الاقتصادية والخيرية كل هذا يدعو الى ضرورة وجود مؤشر للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بحيث يمكنه قياس مدى الانفتاح حول المسؤولية الاجتماعية، وضرورة تنويع الاستراتيجيات الاجتماعية التي تمارسها شركة سوناطراك ضمن مسؤوليتها الاجتماعية التي تضمن ولاء أصحاب المصلحة ورضا الزبائن والذي ينعكس على تحسين أدائها مستقبلا ونجاحها.

أثبتت شركة سوناطراك وخصوصا في ظل جائحة كورونا العالمية أنها شركة اجتماعية متضامنة ومواطنة عبر التبرعات المقدمة والتزامها بالمسؤولية الاجتماعية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

مع كبر حجم المؤسسات الاقتصادية وفي ظل بيئة تحكمها المنافسة وعدم استقرار اقتصادي نتيجة الأزمات العالمية، أصبح لزاما على المؤسسات الاهتمام والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية، ولم يعد نجاحها مرتبطا بتعظيم الأرباح وفقط عن طريق تقديم سلع وخدمات وبيعها دون مراعاة للجوانب الاجتماعية المحيطة بالمؤسسة.

ونتيجة لهذا التغير أصبح موضوع المسؤولية الاجتماعية وسيلة ضرورية واستراتيجية فعالة وذو أهمية بالغة ومعتبرة وذلك من خلال المحاولات العديدة لوضع مؤشرات الأداء المالي للأنشطة الاجتماعية والتي تعكس بصورة صادقة حقيقية ووضع وأداء المؤسسة وهذا من أجل رفع كفاءة وفعالية المؤسسات وتحسين سمعتها.

النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

– لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية ومؤشر العائد على حقوق الملكية كما لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والعائد على الأصول وأيضا لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وهامش الربح الصافي ومنه لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والربحية بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

– يوجد علاقة بين بين المسؤولية الاجتماعية ونسبة التداول كما يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة السريعة إلا أنه لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة الفورية وبالتالي يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والسيولة بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

– لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والاستقلالية المالية وأيضا لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية وقابلية السداد كما لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والرفع المالي وبالتالي لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتمويل بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

– بالنسبة لشركة سوناطراك لا يوجد علاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المالي لها.

التوصيات:

– مضاعفة الاهتمام من قبل مؤسسة سوناطراك بالمسؤولية الاجتماعية من أجل تحسين الأداء المالي لها؛

– ادراج المسؤولية الاجتماعية ضمن الأهداف الاستراتيجية لشركة سوناطراك؛

– إنشاء قسم متخصص في شركة سوناطراك يعنى بإدارة المسؤولية الاجتماعية بكل أنوعها؛

- يتطلب من شركة سوناطراك المزيد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية؛
- تقديم تقرير المسؤولية الاجتماعية وفصله عن القوائم المالية لشركة سوناطراك؛
- تقديم المعلومات الكمية عن المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها شركة سوناطراك؛
- الإفصاح وتقديم تقارير التنمية المستدامة في شكل مستقل عن القوائم المالية لشركة سوناطراك؛
- تقديم تقارير الحوكمة في شكل مستقل لشركة سوناطراك.

آفاق الدراسة:

وفي الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونتمنى أن نكون قد وفقا بالإلمام ببعض جوانبه، إذ يبقى مجرد محاولة تحتويه حتما مجموعة من النقائص على أن تكون منطلقا للقيام بأبحاث أخرى.

قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمان الرحيم: " **رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ** ". **الآية 286 من سورة البقرة**

وفيما يلي بعض الدراسات التي تستحق المزيد من البحث نذكر منها:

-أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

-دورالمسؤولية الاجتماعية في خلق ميزة تنافسية للمؤسسة.

-واقع تبني المؤسسات الجزائرية للمسؤولية الاجتماعية.

-القياس الكمي للأداء الاجتماعي و دوره في تحسين الأداء المالي.

قائمة المراجع

الكتب:

01- الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

02- أكرم أحمد الطويل، ياسمين طه عبد الرزاق الدباغ، إدارة الجودة الشاملة للبيئة والمسؤولية الاجتماعية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

03- تامر ياسر البكري، التسويق والمسؤولية لاجتماعية، دار وائل للنشر، ط1، عمان-الأردن، 2001.

04- زوهير ثابت، كيفية تقييم أداء الشركات والعاملين، دار النهضة العربية، مصر، 2001.

05- عبد السلام أبو قحف، أساسيات التسويق، الدار الجامعية، بيروت لبنان، 1995.

06- علاء فرحان طالب، إيمان شيحان المشهداني، حوكمة المؤسسة والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

07- فرحات السعيد جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

08- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002.

09- محمد الصيرفى، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

10- محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

11- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثاره على عوائد أسهم الشركات، ط1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

12- ناصر دادي عدون، نواصر محمد فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1991.

الأطروحات والرسائل:

13- الحمدي فؤاد محمد حسين، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاسها على رضا المستهلك، أطروحة دكتوراه، جامعة المستنصرية، العراق، 2003.

14- الحميدي محمد المطيري، أثر العاملين على الأداء المالي دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الكويتية، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

15- الطاهر زكرياء، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماستر، جامعة المدية، 2018-2019.

16- العليمات وفان حامد محمد، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، جامعة سوريا، 2010.

17- بن حمي فاطمة، قومي صفية، دور أخلاقيات الأعمال في تحقيق المسؤولية الاجتماعية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة أحمد دراية -أدرار-، الجزائر، 2020-2021.

18- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2008-2009.

19- بوزار السعيدي أسماء، أثر تسيير الخزينة على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2011-2012.

20- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، الجزائر، 2009.

21- شنوف حمزة، أثر تطبيق نظام الإدارة البيئية على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة)، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، 2012.

22- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم - دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، مذكرة ضمن متطلبات شهادة الماجستر، جامعة محمد خضبر، بسكرة، 2001-2002.

23- عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد سايح، دور الاقتصاد الإسلامي في تعزيز مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات، الملتقى الدولي حول الاقتصاد الإسلامي، الوقع، ورهانات المستقبل، غرادية، 2010.

24- عبد السلام يخلف، حميد حنيش، أهمية المحاسبة الاجتماعية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تخرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر، جامعة يحي فارس بالمدية، 2018-2019.

25- عز الدين قاسمي، تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة يحي فارس، المدية، 2015/2014.

26- علي عبد الله، أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية -حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1999.

27- كوثر بوغابة، الموازنة التقديرية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليندغاز الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2001-2002.

28- لزعر محمد سامي، التحليل المالي وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري بقسنطينة، 2012.

29- لعروسي ديلمي حبيبة، صديقي أمينة، أثر تبني المسؤولية الاجتماعية على الأدا المالي للشركات، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة المدية، 2014-2015.

30- محمد سليماني، الابتكار التسوقي وأثره على المؤسسة، مذكرة ضكن متطلبات شهادة الماجستير، جامعة المسلية، 2007.

31- مريخي عبد الرزاق، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر 03، 2009.

32- مسكين ريم، دور المسؤولية الاجتماعية في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ماستر، جامعة المدية، 2021-2022.

ملتقيات ومجلات

33- احمد سامي عدلي إبراهيم القاضي، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مرية، بحث مقدم للمشاركة في مسابقة بحثية حول موضوع المسؤولية الاجتماعية، مصر، 2010.

34- بريش السعيد ويحياوي نعيمة، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها، مداخلة ضمن الملتقى العلمي لدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحوكمات، جامعة ورقلة، 22-23 نوفمبر 2011.

35- جاسم محمد فاطمة، أثر تكلفة الجودة في تحسين الأداء المالي (دراسة حالة)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العدد 2008/20.

36- حسين عبد المطلب الاسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر بين الواقع والمأمول، النشرة المصرفية العربية، 2015/03/01.

37- دادان عبد الغني وكماسي محمد الأمين، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، مؤتمر علمي دولي ثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة.

38- دادان عبد الغني، قراءة في الأداء المالي والقمية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 2006/04.

39- رولامي عبد الحميد، مستقبل تنافسية الغاز الطبيعي الجزائري في الأسواق الدولية على ضوء استراتيجية سونطراك آفاق 2023، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10 / العدد 01 مكرر (الجزء الثاني)، الجزائر، تاريخ النشر: 2020/01/05.

40- سعدون مهدي الساقي، عبد الناصر نور، محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، مؤتمر دولي التحديات المعاصرة للإدارة العربية (القيادة الإبداعية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.

41- عبد الله مرزق، دبون عبد القادر، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الموارد البشرية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 06، أكتوبر 2017.

42- عبد المليك مزهود، الأداء بين الكفاءة والفعالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة بسكرة، 2001.

43- عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التميزي ((AFD خلال الفترة الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 7 العدد 2، 2014.

44- فاتح حركاتي، دور قطاع المحروقات في التنمية الاقتصادية في الجزائر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات لتجارية، المجلد 32 – العدد2، الجزائر، 2018.

45- محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية العربية شركي "سوناطراك الجزائرية، أرامكوالعسودية"، مجلة الباحث – عدد 12 /2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف-الجزائر.

46- مصطفى شلابي محمد، علاء محمد شكري، دور المسئولية الاجتماعية في زيادة القدرة التنافسية، دراسة ميدانية على شركة موبايلي السعودية للاتصالات، إصدار خاص محكم عن (المجلة العربية للإدارة)، جامعة الدول العربية، 2013.

التقارير:

47- التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2017.

48- التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2018.

49- التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2019.

50- التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2020.

51- التقرير السنوي لشركة سوناطراك 2021.

قائمة الملاحق

الملحق 01: ميزانية شركة سوناطراك جانب الأصول للسنوات 2017-2018

2. PRÉSENTATION DES ÉTATS FINANCIERS

A. Bilan au 31 décembre 2018

ACTIF (en Milliard de DA)	2018	2017
ACTIFS NON COURANTS - NETS	**6 367**	**6 396**
Immobilisations incorporelles	12	12
Immobilisations corporelles	471	391
Immobilisations en concession	-	-
Equipements fixes et complexes de production	2 812	2 589
Immobilisations en cours	2 040	2 058
Participations et créances rattachées	632	496
Autres immobilisations financières	387	839
Impôts différés actifs	13	11
ACTIFS COURANTS - NETS	**4 934**	**4 174**
STOCKS ET EN COURS	**458**	**395**
Stocks de marchandises	-	
Matières premières et fournitures	4	6
Autres approvisionnements	290	253
Stocks de produits	153	134
Stocks provenant d'immobilisations	-	-
Stocks à l'extérieur	11	2
CREANCES ET EMPLOIS ASSIMILES	**3 219**	**3 113**
Fournisseurs et comptes rattachés	122	152
Clients et comptes rattachés	458	506
Personnel et comptes rattachés	-	-
Organismes sociaux et comptes rattachés	1	1
Etat et collectivités publiques	810	747
Groupe et associés	1 764	1 638
Débiteurs divers	56	60
Charges constatées d'avance	8	9
DISPONIBILITES ET ASSIMILEES	**1 257**	**666**
Valeurs mobilières de placement		
Banques Etablissements Financiers et assimilés	1 256	665
Caisses	-	-
Régies d'avances et accréditifs	1	1
TOTAL ACTIF	**11 301**	**10 570**

الملحق 02: ميزانية شركة سوناطراك جانب الأصول للسنوات 2019-2021

2 - القوائم المالية الموحدة

2-1 الميزانية

2-1-1 الأصول

مليون دينار جزائري	ملاحظات	2021	2020	2019
الأصول غير الجارية				
فارق الاقتناء -GOOD WILL	3.1.1	14 403	14 897	17 266
التثبيتات المعنوية	3.1.2	**100 167**	**99 545**	**88 141**
االتثبيتات العينية	3.1.3	**3 900 827**	**3 846 187**	**3 784 339**
أراضي		50 583	51 503	52 247
مباني		345 043	349 551	346 314
تثبيتات عينية أخرى		577 282	592 194	527 551
تثبيتات الممنوح امتيازها		819	782	615
معدات ثابتة ومركبات الإنتاج		2 927 100	2 852 157	2 857 612
التثبيتات الجاري إنجازها	3.1.4	**2 345 744**	**2 393 626**	**2 310 544**
التثبيتات المالية	3.1.5	**1 490 864**	**1 348 475**	**1 502 858**
الأصول المالية الموضوعة موضع معادلة		404 276	410 164	223 200
المساهمات الأخرى والحسابات المدينة الملحقة		26 495	142 250	311 884
التثبيتات المالية الأخرى		1 058 545	792 981	967 683
الحسابات المدينة الأخرى غير الجارية		1 548	3 081	91
مجموع التثبيتات		**7 852 004**	**7 702 731**	**7 703 148**
الضرائب المؤجلة أصول	3.1.6	**54 913**	**45 975**	**37 997**
مجموع الأصول غير الجارية		**7 906 917**	**7 748 706**	**7 741 146**
الأصول الجارية				
مخزونات ومنتجات قيد الصنع	3.2.1	**837 840**	**796 506**	**715 063**
الحسابات المدينة ولاستخدامات المماثلة	3.2.2	**4 173 673**	**4 424 370**	**4 358 543**
التثبيتات المالية		2 004	2	0
الزبائن		725 135	524 444	608 752
المدينون الآخرون		2 367 897	2 131 333	2 170 669
الضرائب وما شابهها		1 067 503	1 758 113	1 554 037
الأصول الأخرى الجارية		11 133	10 479	25 086
الموجودات وما يماثلها	3.2.3	**1 362 905**	**693 679**	**707 595**
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى		1 185	647	127
الخزينة		1 361 719	693 032	707 468
مجموع الأصول الجارية		**6 374 418**	**5 914 556**	**5 781 201**
مجموع الأصول		**14 281 335**	**13 663 262**	**13 522 346**

الملحق 03: ميزانية شركة سوناطراك جانب الخصوم للسنوات 2017-2018

A. Bilan au 31 décembre 2018 (suite)

PASSIF (en Milliard de DA)	2018	2017
CAPITAUX PROPRES	**6 577**	**6 242**
Capital émis	1000	1000
Primes et réserves	5 163	5 020
Résultat net	414	326
Report à nouveau	-	-103
PASSIFS NON COURANTS	**371**	**349**
Provisions pour charges	210	194
Impôts (différés et provisions)	160	151
Emprunts et dettes financière	1	1
Autres dettes non courantes		3
PASSIFS COURANTS	**4 353**	**3 979**
Fournisseurs et comptes rattachés	416	350
Clients et comptes rattachés	25	33
Personnel et comptes rattachés	20	18
Organismes sociaux et comptes rattachés	7	6
Etat et collectivités publiques	483	266
Groupe et associés	3 380	3 281
Créditeurs divers	17	15
Produits constatés d'avance	-	-
Trésorerie passive	5	10
TOTAL PASSIF	**11 301**	**10 570**

الملحق 04: ميزانية شركة سوناطراك جانب الأصول للسنوات 2019-2021

2-1-2 الخصوم

مليون دينار جزائري (دج)	ملاحظات	2021	2020	2019
رؤوس الأموال الخاصة	4.1			
رأس المال		1 000 000	1 000 000	1 000 000
ممتلكات ممنوحة من طرف الدولة		-	-	1 940
فارق التقييم		82 678	187 888	124 590
علاوات و احتياطات - احتياطات مدمجة		5 750 648	5 728 884	5 310 162
رؤوس أموال خاصة / ترحيل من جديد		2 309	1 602	-
رؤوس الأموال الخاصة للشركة الأم قبل النتيجة (أ)		**6 835 634**	**6 918 373**	**6 436 693**
احتياطات مدمجة (ب)		**985 209**	**1 011 275**	**1 106 077**
احتياطات المجمع		972 094	1 005 386	1 091 790
احتياطات ذوي الأقلية		13 115	5 889	14 287
فارق المعادلة (ج)		**18 722**	**(34 287)**	**(7 124)**
النتيجة الصافية (د)		**813 645**	**(6 598)**	**373 581**
فارق التحويلات في نتيجة المجمع		**1 373**	**(2 382)**	**(13)**
النتيجة الصافية المدمجة للمجمع		**812 272**	**(4 216)**	**373 594**
نتيجة المجمع		**801 915**	**(13 971)**	**373 135**
نتيجة ذوي الأقلية		**10 357**	**9 754**	**459**
نتيجة ذوي الأقلية		10 514	8 888	459
فارق التحويلات في النتيجة		(157)	867	-
مجموع رؤوس الأموال الخاصة (أ)+(ب)+ (ج)+(د)		**8 653 211**	**7 888 763**	**7 909 228**
الخصوم غير الجارية	4.2			
قروض وديون مالية		215 937	235 255	186 820
ديون أخرى غير جارية		216 446	219 789	201 361
ديون أخرى و حسابات التعديل		13 920	15 107	12 074
أدوات مالية مشتقة		(0)	(0)	(0)
مؤونات ومنتجات مسجلة مسبقا		395 004	362 342	318 033
مجموع الخصوم غير الجارية		**841 308**	**832 492**	**718 288**
الخصوم الجارية	4.3			
موردون وحسابات ملحقة		355 013	499 861	372 894
ضرائب		515 364	666 301	787 725
ديون أخرى		3 914 018	3 773 696	3 713 653
خزينة سلبية		2 422	2 148	20 558
مجموع الخصوم الجارية		**4 786 817**	**4 942 007**	**4 894 830**
مجموع الخصوم		**14 281 335**	**13 663 262**	**13 522 346**

الملحق 05: جدول حسابات النتائج شركة سوناطراك للسنوات 2017-2018

B. Tableau des Comptes de Résultats au 31 décembre 2018

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

DESIGNATION (en Milliard de DA)	2018	2017
Ventes et produits annexes	4 881	4 031
Production stockée ou déstokée	33	21
Production immobilisée	495	408
Subventions d'exploitation	35	208
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	**5 444**	**4 668**
Achats consommés	215	388
Services extérieurs	1 543	1 243
Autres services extérieurs	161	143
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	**1 919**	**1 774**
III. VALEUR AJOUTEE	**3 525**	**2 893**
Charges de personnel	155	140
Impôts, taxes et versements assimilés	1 804	1 379
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 566**	**1 376**
Autres produits opérationnels	171	129
Autres charges opérationnelles	68	75
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	651	707
Reprises sur pertes de valeur et provisions	57	60
V. RESULTAT OPERATIONNEL	**1 075**	**783**
Produits financiers	107	122
Charges financières	664	495
VI. RESULTAT FINANCIER	**-557**	**-373**
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)	**518**	**410**
Impôts exigibles sur résultat ordinaire	97	35
Impôts différés (variations) sur résultat ordinaire	7	49
• TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES (c)	5 779	4 979
• TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES (d)	5 365	4 653
VIII. RESULTAT DES ACTIVITES ORDINAIRES (c-d)	**414**	**326**
Eléments extraordinaires (produits)		
Eléments extraordinaires (charges)		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**414**	**326**

الملحق 06: جدول حسابات النتائج شركة سوناطراك للسنوات 2019-2021

2.2 حسابات النتائج الموحدة

مليون دينار جزائري (دج)	ملاحظات	2021	2020	2019
مبيعات ومنتجات وخدمات ومواد ملحقة	5.1.2	6 494 387	3 980 445	5 537oà 884
الإنتاج المخزن والمنقص من المخزون		66 449	11 909	6 177
إنتاج مثبت		317 515	287 527	453 045
إعانات الاستغلال		720	52 155	142 599
إنتاج السنة المالية	5.1.1	**6 879 070**	**4 332 036**	**6 139 706**
المشتريات المستهلكة		1 112 982	1 077 691	1 373 949
الخدمات الخارجية		1 254 553	862 461	1 188 920
خدمات خارجية أخرى		132 986	101 507	141 855
استهلاك السنة المالية	5.2.1	**2 500 521**	**2 041 659**	**2 704 724**
القيمة المضافة للاستغلال		**4 378 549**	**2 290 376**	**3 434 981**
أعباء المستخدمين	5.2.2	403 709	390 914	383 440
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	5.2.3	1 968 051	923 854	1 376 136
إجمالي فائض الاستغلال		**2 006 789**	**975 608**	**1 675 406**
منتوجات عملياتية أخرى		188 038	163 569	177 785
أعباء عملياتية أخرى		77 988	135 638	117 817
مخصصات الاهتلاك . مؤونات. خسائر قيمة الاستغلال		878 346	869 138	795 627
المؤونات وخسائر القيمة للعناصر المالية		6 867	(2 753)	3 900
استرجاع خسائر قيمة مؤونات الاستغلال		(212)	78	46
استرجاع خسائر القيمة وانخفاض مخصصات التشغيل		49 435	30 703	81 334
استرجاع خسائر قيمة المؤونات للعناصر المالية		4 612	(384)	(2 075)
النتيجة العملياتية		**1 285 884**	**167 395**	**1 015 060**
المنتوجات المالية	5.1.3	81 075	96 601	69 579
الأعباء المالية	5.2.4	556 586	291 840	544 536
النتيجة المالية		**(475 511)**	**(195 239)**	**(474 957)**
النتيجة العادية قبل الضرائب		**810 373**	**(27 844)**	**540 103**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	5.2.5	104 050	22 794	215 262
مجموع المنتجات للأنشطة العادية		7 202 230	4 622 525	6 466 328
مجموع الأعباء للأنشطة العادية		6 495 907	4 673 163	6 141 487
النتيجة الصافية للانشطة العادية		**706 323**	**(50 638)**	**324 841**
العناصر غير العادية - المنتوجات		813	91	52
العناصر غير العادية - الأعباء		10 955	4 066	-
النتيجة غير العادية		**(10 143)**	**(3 975)**	**52**
النتيجة الصافية للسنة المالية		**696 181**	**(54 613)**	**324 892**
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية		**116 248**	**49 529**	**48 701**
النتيجة الصافية المدمجة للمجمع		**812 429**	**(5 083)**	**373 594**
حصة ذوي الأقلية		10 514	8 888	459
النتيجة الصافية - حصة المجمع		801 915	(13 971)	373 135

الملحق 07: مخرجات نتائج SPSS

Correlations

		المسؤولية	الرفع	السداد	الاستقلالية	السيولة_الفورية
المسؤولية	Pearson Correlation	1	-0.768	-0.777	0.777	0.451
	Sig. (1-tailed)		0.065	0.061	0.061	0.223
	N	5	5	5	5	5
الرفع	Pearson Correlation	-0.768	1	1.000**	-1.000**	-0.51
	Sig. (1-tailed)	0.065		0	0	0.19
	N	5	5	5	5	5
السداد	Pearson Correlation	-0.777	1.000**	1	-1.000**	-0.514
	Sig. (1-tailed)	0.061	0		0	0.188
	N	5	5	5	5	5
الاستقلالية	Pearson Correlation	0.777	-1.000**	-1.000**	1	0.514
	Sig. (1-tailed)	0.061	0	0		0.188
	N	5	5	5	5	5
السيولة_الفورية	Pearson Correlation	0.451	-0.51	-0.514	0.514	1
	Sig. (1-tailed)	0.223	0.19	0.188	0.188	
	N	5	5	5	5	5
السيولة_السريعة	Pearson Correlation	.918*	-0.601	-0.611	0.611	0.552
	Sig. (1-tailed)	0.014	0.142	0.137	0.137	0.167
	N	5	5	5	5	5
نسبة_التداول	Pearson Correlation	.918*	-0.536	-0.547	0.547	0.386
	Sig. (1-tailed)	0.014	0.176	0.17	0.17	0.261
	N	5	5	5	5	5
هامش_الربح	Pearson Correlation	0.28	-0.754	-0.748	0.748	0.707
	Sig. (1-tailed)	0.324	0.07	0.073	0.073	0.091
	N	5	5	5	5	5
العائد_على_الأصول	Pearson Correlation	0.291	-0.728	-0.722	0.722	0.683
	Sig. (1-tailed)	0.317	0.081	0.084	0.084	0.102
	N	5	5	5	5	5
العائد_على_الحقوق	Pearson Correlation	0.326	-0.751	-0.746	0.746	0.773
	Sig. (1-tailed)	0.296	0.072	0.074	0.074	0.063
	N	5	5	5	5	5